

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

الجلسة العامة 53

الثلاثاء، 17 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فيليمون يانغ (الكامرون)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

لحركة بلدان عدم الانحياز على التوالي، يطلبون فيها استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وأعترمت إدارة أعمال هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة والممارسات السابقة لدوراتها الاستثنائية الطارئة.

وفقاً للمادة 63 من النظام الداخلي للجمعية العامة، يعمل الرئيس ونواب الرئيس للدورة التاسعة والسبعين بنفس الصفة في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة.

وبالانتقال إلى لجنة وثائق التفويض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تقرر عمل لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والسبعين في الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة؟

تقرر ذلك (المقرر دإط-10/101 ك).

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (المادة 19 من الميثاق)

رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/ES-10/1010)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة.

يذكر الأعضاء أن الجمعية، في الفقرة 9 من قرارها دإط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024، قررت

”رفع الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة مؤقتاً والإذن لرئيس الجمعية العامة في أحدث دوراتها باستئناف انعقاد الدورة الاستثنائية بناء على طلب من الدول الأعضاء“.

وفي ذلك الصدد، أود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة A/ES-10/1009 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين لأوغندا والجمهورية العربية السورية وموريتانيا، بصفتهم رؤساء مجموعة الدول العربية ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي ومكتب التنسيق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الدورة الاستثنائية، فإن من واجبنا الجماعي، كممثلين للمجتمع الدولي، أن نضمن أن تسود مبادئ العدالة وسيادة القانون. فبدون العدالة وسيادة القانون، لن يحصل الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء على ما يتوقون إليه - السلام والأمن. ويجب ألا نغفل في مداولتنا العديد من الأرواح التي أزهقت، والتحديات الإنسانية الموهلة، والدمار الذي لحق بالبنية التحتية الذي استمر في الأشهر القليلة الماضية، لا سيما في غزة. ويحدوني الأمل أن يحدث اجتماعنا هنا فرقا إيجابيا في حياة الكثيرين ممن لا يزالون يعانون في تلك المنطقة والذين يتطلعون إلينا لاتخاذ القرارات الصائبة في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لعرض مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

إن فلسطين جزء هام من التاريخ العالمي، والشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من البشرية. ولن يختفي بلدنا ولا شعبنا. ولكن هذا ليس عذرا لتجاهل التهديد الوجودي الذي يواجهونه. لقد نحت الفلسطينيون، من واقع المعاناة والقهر، مساحات من الفرح والإنجاز. وظلت أرواحهم حرة، حتى وهم في الأغلال. لقد حافظوا على الأمل، في حين أن كل شيء حولهم كان يجب أن يقودهم إلى اليأس. لقد ظلوا أوفياء لهويتهم، بغض النظر عن الثمن الذي اضطروا لدفعه. لقد ظلوا صامدين في سعيهم للحصول على حقوقهم غير القابلة للتصرف، مثلهم مثل جميع الشعوب الأخرى.

إن الفلسطينيين يريدون الحياة، وليس البقاء على قيد الحياة. يريدون أن يكونوا آمنين في ديارهم. يريدون أن يذهب أطفالهم إلى المدارس من دون خوف. إنهم يريدون أن يكونوا أحرارا فعليا، كما هي حرة أرواحهم: أحرار في الحياة، أحرار في الذهاب والإياب، أحرار في تقرير مصيرهم، لا يخضعون إلا لله وحده دون غيره. إنهم يريدون أن يكونوا - أن يكونوا فلسطينيين، أن يكونوا أنفسهم، أن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للممارسة المتبعة، أود الآن أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/ES-10/1010، المتعلقة بالدول الأعضاء المتأخرة في سداد مساهماتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة 19 من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحبب علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند 5 من جدول الأعمال (تابع)

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقيّة الأرض الفلسطينية المحتلة

مشروع قرار (A/ES-10/L.31/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في سياق الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية المترتبة على سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد صدرت الفتوى عملاً بالقرار 247/77، الذي اعتمد في هذه القاعة. ووفقاً لأحكام المحكمة، يقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية المطلوبة لإنهاء الوجود غير القانوني لدولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن. وبطبيعة الحال، فإن القرار الخاص بكيفية الاستجابة متروك لتقدير الجمعية العامة - التي تتمتع فيها كل دولة عضو بصوت وتصويت على قدم المساواة. وبالتالي فإن الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة تشكل مرحلة للتفكير والحوار. إنها فرصة لإيجاد حل دائم للمشكلة الفلسطينية القديمة.

وبصفتي رئيسا للجمعية العامة، وقد تعهدت بأن أعمل بتفان ثابت من أجل ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، فإن من واجبي أن أؤكد على وجوب احترام جميع الدول الأعضاء للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. ودون الحكم مسبقاً على نتائج هذه

على الأرض الفلسطينية المحتلة والاستمرار في إحباط حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجعل وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني". (A/78/968، صفحة ٧٧)

وإذا أردنا أن نحدد قاعدتين أساسيتين وركنين أساسيين بُني عليهما النظام القائم على القانون الدولي، فهما حق الشعوب في تقرير مصيرها وحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة - وهاتان القاعدتان هما القاعدتان اللتان تخرقهما إسرائيل علانية وبوقاحة منذ عقود دون عواقب.

لقد أوفت المحكمة بولايتها من خلال تحديد التبعات القانونية المترتبة على إسرائيل وجميع الدول والأمم المتحدة بشكل لا لبس فيه ووضعتها أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن وجميع الدول لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الامتثال للقانون الدولي. كانت تلك فتوى تاريخية - وأكرر، كانت تلك فتوى تاريخية - حيث كانت تلك هي المرة الأولى التي تنظر فيها المحكمة في الاحتلال الإسرائيلي ككل. والآن وقد استجابت المحكمة للطلب، فقد حان الوقت لكي تقي الجمعية العامة بولايتها وتتمسك جميع الدول بالتزاماتها لضمان امتثال إسرائيل لالتزاماتها في مواجهة عدم امتثالها الصارخ وانتهاكاتها المتواصلة. إن فتوى المحكمة تُظهر أن الوقائع أو القانون ليسوا موضع شك. لكن القانون ليس موجودا لمجرد أن يعمل بمثابة مقياسا للانتهاكات. فهو موجود لمنع تلك الانتهاكات، وعندما لا ينجح ذلك وتحدث انتهاكات، يكون موجودا لمعاقبة مرتكبيها ووضع حد لها وضمان المساءلة والعدالة. وإفلات إسرائيل من العقاب دون رقابة ولا رادع لن يعني سوى سقوط المزيد والمزيد من القتلى والمشوهين والمعتقلين الفلسطينيين، والمزيد من الدمار والخسائر والبؤس. ولا بد من وقف ذلك. عندئذ فقط يمكننا أن نتوقع حدوث تغيير حقيقي يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلام وتنفيذ حل الدولتين.

لقد زعمت بعض الأصوات أن الخروج عن القانون أو التفریط فيه هو السبيل الواقعي الوحيد للمضي قدما. لكن الخروج عن القانون أو خرقه دون أي عواقب هو بالضبط ما قادنا إلى هنا في الأساس.

يكونوا فقط، لا أباطالا ولا ضحايا، مجرد بشر لديهم أبسط الأحلام وأعظم التطلعات، يعيشون بكرامة وسلام وأمان في وطنهم. إن الشعب الفلسطيني شعب غير عادي، ورغبته الحقيقية هي أن يعيش حياة عادية. يريد الفلسطينيون أن يعيشوا ويزدهروا على أرض أجدادهم، حيث تحتضنهم روح أسلافهم، تنتظرهم حكايات حياتهم المعلقة ليستأنفوها. يريد الفلسطينيون أن يتمكن الأطفال من دفن آبائهم بعد حياة طويلة وجديدة، لا أن يدفن الآباء أطفالهم قبل أن يعرفوا معنى الحياة. فالأطفال الفلسطينيون ليسوا بحاجة لأن يكبروا من خلال دروس الألم المرعبة، فدروس الحياة يجب أن تكون كافية. إن السماء الآن مليئة بالأطفال الذين أزهقت أرواحهم قبل الألوان وبأشبع الطرق، بينما تمتلئ الأرض بالأطفال الذين عانوا وأصيبوا بجروح وشلل ويَتَمَو وأصيبوا بصدمات نفسية.

وبينما نتحدث في هذه القاعة، ونحن نجتمع في هذه القاعة مرة أخرى للتصدي لهذا الظلم التاريخي الخطير، يتعرض مليون شخص للحصار والقصف والتجويع. إنهم يتعرضون للتهجير مرارا وتكرارا، ولا ملاذ آمن لهم في أي مكان، والموت ينتظرهم في كل مكان. كم فلسطيني آخر يجب أن يُقتل قبل أن يحدث تغيير في النهاية لوقف هذه الوحشية؟ كم فلسطيني آخر يجب تهجير عنة بسبب الاعتداءات المتكررة للمستوطنين الإسرائيليين وقوات الاحتلال؟ كم فلسطيني آخر يتعين اختطافه في منتصف الليل والزج به في السجون الإسرائيلية لسنوات وسنوات - طفولة ضائعة وحياة مدمرة؟

إلى متى سنستمر في إنكار الحقوق ونزع الملكية والتدمير حتى يتصرف العالم ولا يكتفي بمجرد رد الفعل، وحتى يتخذ العالم موقفا ويتصرف بحزم، ويدعم حقا سيادة القانون وحقوق الإنسان، لا أن يتخذ موقفا فحسب؟

لقد طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية رأيها الرسمي بشأن الاحتلال الإسرائيلي وأيدت المحكمة ولايتها. وأود أن أقتبس من فتوى المحكمة التي تنص على أن

"استمرار إسرائيل في إساءة استخدام مركزها كسلطة قائمة بالاحتلال، من خلال ضم الأراضي وفرض السيطرة الدائمة

في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة". وإنه لشرف كبير لي أن أفعل ذلك للمرة الأولى في الجمعية العامة - وأشعر ببالغ الاعتزاز أن أقف بين جدران هذه القاعة.

وأود أن أشكر أكثر من 40 دولة شاركت حتى الآن في تقديم مشروع القرار، الذي يجسد بصدق فتوى محكمة العدل الدولية، الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. إنه يستند إلى القانون الدولي ويهدف إلى تعزيز احترام سيادة القانون الدولي، ليس فقط للشعب الفلسطيني، بل للمجتمع الدولي ككل.

ونشكر جميع الوفود التي شاركت في هذا النص، وقد بذلنا قصارى جهدنا لمعالجة شواغلهم مع ضمان أن يظل النص متوافقا مع الفتوى التي أصدرتها المحكمة. ويجسد مشروع القرار، في فقرات ديباجته، القرارات التي توصلت إليها المحكمة، بينما يركز في فقرات المنطوق على التزامات إسرائيل وجميع الدول والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وفقا للقانون الدولي. كما يدعو إلى اتخاذ عدد من الإجراءات الفردية والجماعية لدعم القانون وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين. إنه يسعى إلى العمل من أجل تحقيق المساءلة والمحاسبة، وهما المسار الأساسي لتحقيق العدالة في أي قضية - وفلسطين ليست بالاستثناء.

إنني أقف على هذا المنبر، في هذا المنعطف التاريخي والمأساوي، لأقول للشعب الفلسطيني أن التغيير قادم، وأن مصيره ليس المعاناة والعذاب اللانهائي، وأن الحرية هي حقه الطبيعي وقدره. أقف على هذه المنصة لأقول للدول الأعضاء أن العدالة هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام، ولأدعو جميع الدول إلى التمسك بالقانون الدولي وعدم التضحية به تحت أقدام الحسابات السياسية الباردة والمتهورة. وأدعو الجمعية إلى نبذ ازدواجية المعايير، ومعاملة شعبي بالاحترام الذي يستحقه، والاعتراف بالحقوق التي يستحقها. نحن لسنا شعبا عدده أكبر مما ينبغي. نحن لسنا مشكلة. نحن أمة لا تطلب أكثر مما تطلبه الأمم هنا، ولا نقبل بأقل من ذلك. إننا نريد أن نعيش بحرية وأن ننعم بالسيادة والكرامة والسلام والأمن في أرض أجدادنا. ونحن ملتزمون

ولا يمكن لأي سلطة محتلة أن تتمتع باستخدام حق النقض ضد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الواقع تحت احتلالها. وأكرر - لا يمكن لأي سلطة محتلة أن تتمتع باستخدام حق النقض ضد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الواقع تحت احتلالها. وأولئك الذين يعتقدون أن الشعب الفلسطيني سيقبل حياة العبودية والفصل العنصري هم من يفتقر إلى التحلي بالواقعية. أولئك الذين يتصورون أن الشعب الفلسطيني سيختفي أو يستسلم هم من يفتقر إلى التحلي بالواقعية. أولئك الذين يزعمون أن السلام ممكن في منطقتنا دون حل عادل لقضية فلسطين هم من يفتقر إلى التحلي بالواقعية.

وتزعم بعض الأصوات أن الوقت غير مناسب الآن لمثل هذا الإجراء. فهم دائما ما يجدون أسبابا وجيهة للاستمرار في فعل الخطأ. لكن العدالة المتأخرة عدالة مرفوضة. فالآن هو دائما الوقت المناسب لفعل الشيء الصحيح - أكرر، الآن هو دائما الوقت المناسب لفعل الشيء الصحيح. فعند النظر إلى الخريطة - أو الأسوأ من ذلك، عند النظر إلى الوضع المروع على أرض الواقع - قد يبدو الأمر غير قابل للحل. لكن الحل أمام أعيننا مباشرة؛ إنه الحل الذي أقره المجتمع الدولي ككل، والمنصوص عليه في العديد من قرارات الأمم المتحدة. إنه الحل المتمثل في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. لماذا إذا نسمح بتدمير دولة فلسطين وهذا الحل ونحن نعلم أنه لا يوجد بديل قابل للتطبيق، وندرك جميعا خطر اندلاع حرب شاملة؟ إن ما يحدث في غزة اليوم يمكن أن يكون الفصل الأخير من المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني أو أن يكون الفصل الأول من واقع أكثر مأساوية لمنطقتنا ككل. وما يفعله أعضاء الجمعية العامة بعد ذلك هو ما يهم. يجب أن يتحركوا الآن لوقف القتل والمعاناة والجرائم والظلم.

وللمرة الأولى منذ أن حصلنا على حقوق وامتيازات إضافية من خلال اعتماد الجمعية العامة للقرار دإط-23/10، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها

أو قرارات. بل إننا نجتمع هنا لنشاهد سيرك الفلسطينيين في الأمم المتحدة - سيرك يمثل فيه الشر دور الحق، والحرب دور السلام، ويتم فيه تبرير القتل والإشادة بالإرهاب. كيف يجزئ الأعضاء على الاستمرار في تقليد تمرير قرارات أحادية الجانب ضد إسرائيل دون حتى التوقف للنظر فيما عاناه الشعب الإسرائيلي؟ فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اتخذت الجمعية قرارات بشأن هذه المسألة (القرارات (دإط-10/21)) و (دإط-10/22))، ومع ذلك لم تصدر كلمة واحدة عن حماس وبالكاد تكلمت عن الرهائن. أولئك الذين يساهمون في هذا السيرك ليسوا مجرد متفرجين. بل إنهم مشاركون وعناصر تمكين ومتعاونون. كل صوت يدلون به لدعم هذا السيرك يؤجج العنف ويشجع أولئك الذين يرفضون السلام. إن هذا العرض الفارغ ليس مجرد إهانة لضحايا 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وإهانة للرهائن، بل هو أيضا إهانة لنسيج هذه المؤسسة ذاتها. إن الدول الأعضاء اليوم لا تعمل على تعزيز السلام والعدالة. بل إنهم يرقصون على أنغام مقدمي العرض - السلطة الفلسطينية.

انظروا إلى هذه الصورة. أمعنوا النظر فيها. تأملوها. تلك الدماء على الأرض هي دماء ستة أشخاص رائعين: إيدن، وهيرش، وأليكس، وكارمل، وأوري، وألموغ. هذه دماؤهم. ستة إسرائيليون أبرياء أُعدِموا بدم بارد بعد أشهر من المعاناة في هذا النفق الصغير القذر الذي لم يتمكنوا حتى من الوقوف فيه، مخبأ تحت غرفة نوم طفل. هل يمكن للوفود أن تتخيل أن أحدا من هؤلاء هو ابنهم أو زوجهم أو صديقهم؟ تخيلوهم للحظة وهم يختنقون ويتضورون جوعا وينزفون في حفرة مظلمة لأشهر. لو كان الأمر يتعلق بأحد أطفالهم، أو أحد أحبائهم، هل كانوا سيجلسون في صمت؟ هل سيتظاهرون بأن هذه مجرد قصة أخرى؟ أم أنهم سيصرخون من أجل العدالة؟

أود أن أقول بوضوح: الدم اليهودي ليس رخيصا. لقد ولّت الأيام التي كان من الممكن إراقته دون عواقب. انتهى العهد الذي كان فيه الشعب اليهودي تحت رحمة الطغاة. لن نقف مكتوفي الأيدي مرة أخرى بينما يُذبح شعبنا. لن نعول مرة أخرى على رحمة الدول الأخرى أو على حكمها لحمايتنا. وحدها الله أننا اليوم نستطيع الدفاع عن أنفسنا.

بسيادة القانون الدولي وبالعدالة والسلام الدائم في منطقتنا. ويتطلب ذلك ضمان تطبيق القواعد نفسها على الجميع دون تحيز أو معايير مزدوجة أو استثنائية أو اعتراض. إن لكل بلد صوت، والعالم يراقبنا ليرى ما إذا كنا قادرين على الوفاء بالالتزامات التي نتعهد بها والمبادئ التي ندعي أنها مبادئنا في هذا المنعطف التاريخي والحاسم للبشرية. أرجوكم قفوا على الجانب الصحيح من التاريخ، مع القانون الدولي، مع الحرية والسلام. فالبدل هو ما يشاهده الأعضاء كل يوم على شاشات التلفاز وما يعانيه الشعب الفلسطيني بلحمه الحي. من الممكن إيجاد واقع مختلف. وهذا يبدأ الآن وهنا. الحرية لفلسطين. والسلام للجميع.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها هنا في الجمعية العامة منذ مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. قبل أحد عشر شهرا، اجتاحت جيش إرهابي جنوب إسرائيل. وفي اعتداء همجي واحد في يوم عيد يهودي، قتلوا أكثر من 1 000 من مواطنينا وارتكبوا أبشع الفظائع في التاريخ الحديث. قُتل المئات من الشباب الإسرائيلي المفعم بالحياة أثناء احتفالهم بالحياة في مهرجان موسيقي. لقد دُبح المئات من الأبرياء الذين كانوا ينامون بسلام في منازلهم مع عائلاتهم، وبعضهم أحرقوا أحياء وهم يحملون أحبائهم، ومئات آخرون أخذوا رهائن وتم الزج بهم في أسر أكثر وحشية من أي شيء يمكن أن يتخيله أي شخص. وحتى الآن ونحن نتكلم، لا يزال أكثر من 100 000 إسرائيلي مشردين داخل بلدهم، غير قادرين على العودة إلى ديارهم بسبب الهجمات الصاروخية المتواصلة من حماس في الجنوب وحزب الله في الشمال.

ربما نسي الأعضاء، ولكننا لم نبدأ هذه الحرب ولم نخترها. إننا نخوض حربا فُرضت علينا بالقوة. إننا نقاتل دفاعا عن بيوتنا وعائلاتنا ومستقبلنا. إننا نقاتل لأنه ليس لدينا خيار آخر. ومع ذلك، وعلى الرغم من الأعمال الوحشية التي واجهناها، وعلى الرغم من الإرهاب غير المسبوق الذي يُمارس ضد شعبنا، لا تزال الجمعية العامة صامتا. كنت على يقين من أن أول قرار سيعرض على الجمعية العامة سيكون الإدانة الجماعية والقاطعة للإرهاب - الاغتصاب والتعذيب والخطف الذي حدث في تلك الأيام الحالكة. ومع ذلك لم تصدر أي إدانة

ضعف ما أدينت به بقية دول العالم مجتمعة. وهذا لا يتعلق بالعدالة، بل بمحاولة تدمير إسرائيل من خلال الإرهاب الدبلوماسي. ولا يخطئ أحد. فمنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول، لم تقم السلطة الفلسطينية بإدانة الفظائع التي ارتكبتها حماس. ولم تصدر كلمة إدانة واحدة من الرئيس عباس ولا من رئيس الوزراء مصطفى ولا من رياض منصور.

وقد وصف أمين عام اللجنة المركزية لحركة فتح مجزرة 7 تشرين الأول/أكتوبر بأنها حرب دفاعية مليئة بالملاحم والبطولات. أحد كبار المسؤولين الفلسطينيين يصف اغتصاب الآلاف من المدنيين وقتلهم بـ "الملاحم والبطولات". فهل هؤلاء شركاؤنا في السلام؟ وقدمت السلطة الفلسطينية دعمها الثابت لـ حماس، المنظمة الإرهابية الأكثر حقارة في العالم. وهي تمثل جناحها الدبلوماسي وواجهتها العامة وجهتها الاستشارية. إن الفلسطينيين يستحقون قيادة أفضل. فعلى مدى عقود، أنفقت حماس أموالها على حفر أنفاق الإرهاب وتسليح الإرهابيين وجلب الخراب لشعبها. وعوضاً عن بناء غزة، كانت حماس مهووسة بشيء واحد: تدمير إسرائيل. وبينما كانت حماس تحفر الأنفاق، كانت السلطة الفلسطينية تعمل فوق الأرض في محاولة لعزل إسرائيل دولياً. فهما وجهان لعملة واحدة، أحدهما يهاجم بالصواريخ والآخر بالقرارات. لقد كرست السلطة الفلسطينية نفسها من جديد لدعم أشرس الإرهابيين في العالم. وهذا ليس كياناً يسعى إلى السلام، بل نظاماً يمدد القتل بينما يعلم شعبه القيام بالأمر نفسه. ويرفض إدانة أبشع الجرائم. ويحتفل بذبح المدنيين باعتباره انتصاراً.

والآن تفكر الجمعية العامة في مكافأة هذا الرفض، مكافأة هذا الشر. فتمنح بذلك جائزة زائفة لقيادة زائفة. طرف واحد فقط في هذا النزاع يروج للإبادة الجماعية. إنه الطرف الذي يروج لها علناً. فيجب لا ننسى أن الميثاق التأسيسي لـ حماس نفسها يدعو إلى "إبادة جميع اليهود". فقد أعلنت بفخر عن نيتها "محو إسرائيل من الخارطة ومطاردة اليهود" أينما وجدوا. وبدلاً من إدانة القتل، أولئك الذين يريدون ارتكاب إبادة جماعية، يدين مشروع القرار المعروض علينا الضحايا. فكيف يجرؤون على اتهامنا بجرائم قد التزموا بتنفيذها هم أنفسهم؟ إن مشروع القرار يسعى إلى لوم إسرائيل على فظائع حماس، مما يجبرها

فاليوم، لدينا القوة اللازمة لحماية دولتنا. واليوم، لدينا العزم على تأمين مستقبلنا.

وبدلاً من إدانة قتل حماس بوحشية لأكثر من 200 1 إسرائيلي - من رجال ونساء وأطفال أبرياء، تلتزم الجمعية الصمت. وبدلاً من هذا الإجراء الأكثر بديهية الذي ينم عن المنطق السليم، يتلهّى هذا السيرك بأمور أخرى. لقد سقطت العملية التي تتبعها جميع الدول الأخرى عادة. أين المفاوضات، أين المداولات؟ لقد سمحوا للفلسطينيين بأن يصبحوا أسياد الحلبة، وأولئك الذين يصوتون تأييداً لمشروع القرار هذا (A/ES-10/L.31/Rev.1) يؤدون دورهم. إن مشروع القرار هذا يقوم بتحريف الفتوى المعيبة التي صدرت عن محكمة العدل الدولية. فيتجاهل الحقيقة ويقلب الحقائق ويستبدل الواقع بالخيال. ويتجاهل كل التجاهل الهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر - فلم أسمع السيد منصور يذكر حماس خلال الدقائق الثلاثين الماضية التي كان يتحدث فيها هنا - ويتجاهل شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة ويسعى إلى القضاء على قدرة إسرائيل على حماية نفسها. جميعنا نعلم منذ البداية أن هذه العملية كانت مسيئة. لم تكن تسعى إلى الوضوح القانوني، بل كانت محاولة مقررّة سلفاً لنزع الشرعية عن إسرائيل في الساحة العالمية. فلنسمّ الأمور بمسمياتها. مشروع القرار هذا هو إرهاب دبلوماسي، يستخدم أدوات الدبلوماسية لا لبناء الجسور بل لهدمها. وأي دولة عضو أخرى تُعامل بهذه الطريقة؟ الإجابة بسيطة: ولا واحدة. ما من بلد آخر يتعرض لهذه الإساءات الموهومة والمستمرة بلا هوادة.

يعلم الأعضاء أنها ليست المرة الأولى لي هنا. فقد بدأت فترتي الأولى في الأمم المتحدة في عام 2015. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الجمعية العامة 155 قراراً يدين إسرائيل. وخلال الفترة نفسها، لم يصدر سوى 88 قراراً يدين جميع الدول الأخرى، مجتمعة. يتعين على الأعضاء النظر في العقد الماضي. ويتعين عليهم التفكير في عدد الأنظمة الوحشية الموجودة في العالم. ويتعين عليهم التفكير في الممارسات الجائرة التي لا تُعد ولا تُحصى. ومع ذلك، فإن الدولة اليهودية الوحيدة، والديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، قد أدينت

آن. وستدافع إسرائيل عن نفسها. ولن نعتذر عن حماية مواطنينا. ولن نتوقف حتى يتم تفكيك حماس وحتى تتم إعادة كل رهينة من رهائننا وحتى يتم القضاء على الإرهاب الذي يهدد شعبنا.

واليوم، أمام الجمعية خيار. فيمكنها أن تختار إما الوقوف إلى جانب العدالة وإلى جانب السلام وإلى جانب أولئك الذين يسعون إلى إيجاد حلول حقيقية لتحديات المنطقة، وإما التماهي في هذا السيرك، في هذه التمثيلية، في هذه المسرحية السياسية. إن إسرائيل مستعدة للتعاون مع المجتمع الدولي. ونحن مستعدون للعمل مع أولئك الملتزمين بالسلام الحقيقي والأمن الحقيقي والتقدم الحقيقي. ولن تعمل إسرائيل مع أولئك الذين يرفضون نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وحري بكل من يدعم مشروع القرار اليوم أن يخل من نفسه. فإذا ما جاء يوم تعرّض فيه مواطنوهم وعائلاتهم وأحبّتهم للقتل والاغتصاب والختف، فلا ينبغي لهم أن يأتوا إلى الجمعية مطالبين بالعدالة. لن يجدوا حينها إلا الصمت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيا موشيلينغا، وزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية ناميبيا.

السيد موشيلينغا (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. كما أشكركم على بدء فترة ولايتكم باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة بشأن الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بناء على طلب الدول الأعضاء.

تنعقد هذه الجلسة بعد شهرين على إصدار محكمة العدل الدولية فتواها الهامة حول الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتؤيد ناميبيا بقوة هذه الفتوى وترحب بها، ونعتقد أنها تتطلب عملاً جماعياً لضمان تحقيق العدالة لشعب فلسطين. ومن خلال عقد هذه الجلسة، ستتمكن الجمعية العامة، عملاً بالفتوى، من النظر في

على الدفاع عن نفسها. وهو يجسد أولويات السلطة الفلسطينية على أفضل نحو. فيشوه سمعة إسرائيل ويتجاهل حق بلدي في الدفاع عن شعبه ويسعى إلى عزلنا. وقد تحالفت السلطة الفلسطينية مع المتطرفين في المنطقة، مما يشكل تهديداً خطيراً لا لإسرائيل فحسب، بل للشرق الأوسط بأكمله أيضاً. ولكن بدلاً من معالجة هذه التهديدات الرئيسية، يؤيد بعض الأعضاء مشروع القرار هذا الذي يطالب إسرائيل بالوقوف مكتوفة اليدين.

لقد أظهر التاريخ مراراً وتكراراً أن التقدم الحقيقي لا يتحقق إلا بالحوار المباشر. وقد أثبتت إسرائيل ذلك على مدى عقود. فتم توقيع معاهدات سلام رائعة ومهمة مع مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب، وإن شاء الله سيكون هناك المزيد منها في المستقبل القريب. لن تحقق محاولة عزل إسرائيل وتدميرها سوى التراجع. ومشروع القرار هذا لا يدفع بالمنطقة إلى الأمام، بل يجرها إلى الوراء، ويؤخر الأمل في تحقيق السلام والتقدم.

لقد تحدثت من على هذا المنبر قبل ست سنوات (انظر A/73/PV.47). ووقفت في هذه القاعة تأييداً لمشروع قرار يدين حماس (مشروع القرار A/73/L.42). ولكن عوضاً عن اتخاذ أي إجراء، اختارت الجمعية العامة أن تغض الطرف، مما سمح لحماس بمواصلة حكمها الإرهابي. والآن نعاني جميعاً - إسرائيليين وفلسطينيين على حد سواء - من عواقب نقاعس الأعضاء. في ذلك الوقت، اختار الأعضاء دعم السيرك على حساب الأخلاق. وها نحن هنا مرة أخرى، في نفس السيرك وبنفس العروض. ولكننا نعلم جميعاً ماذا يحدث هنا حقاً. الأمر لا يتعلق بالعدالة ولا بالقانون الدولي، بل باستعراض صوري. ففي سيرك الأمم المتحدة، يمكن للأعضاء تجاهل الفظائع التي وقعت في 7 أكتوبر/تشرين الأول. ويمكنهم اتخاذ قرارات منفصلة عن الواقع. ويمكنهم التظاهر بأنهم يعيشون على كوكب مختلف، ولكن في العالم الحقيقي، خارج هذه القاعة، نحن من يقوم بالعمل الشاق. نحن من يحارب الإرهاب. نحن من يعمل على إعادة الرهائن إلى ديارهم. في العالم الحقيقي، تسود العدالة والأخلاق. وفي العالم الحقيقي، سترسم إسرائيل مستقبلها بنفسها، وتسعى جاهدة إلى تحقيق النصر والسلام في

الإبقاء على الحالة التي ترتبت على استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وقد شاركت ناميبيا في تقديم مشروع القرار هذا وستصوت تأييداً له انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن اعتماده يدل على التزام المجتمع الدولي الثابت بإنهاء الإفلات من العقاب ودعم التقدم نحو سلام دائم في الشرق الأوسط. ونحن نؤمن بضرورة تجسيد مسؤوليتنا وواجبنا تجاه البشرية. وبناء على ذلك، فإننا نشجع جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات مماثلة بضمير حي.

إن مشروع القرار يمنح المجتمع الدولي فرصة أخرى لاتخاذ موقف موحد عبر إعادة تأكيد المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد من جديد أولوية تقرير المصير كحق غير قابل للتصرف، لا يخضع لشروط السلطة القائمة بالاحتلال. كما يبعث مشروع القرار برسالة قوية إلى العالم، وبالأخص إلى مجلس الأمن، بشأن رغبات غالبية المجتمع الدولي. ولا يمكن لأعضاء المجلس الاستمرار في استخدام حق النقض لإدامة الظلم ودعم الإفلات من العقاب، خاصة بينما يقع الشعب الفلسطيني في فخ مفاوضات وقف إطلاق النار المتعثرة وعملية السلام التي خرجت عن مسارها.

وبينما يفشل المجلس في تنفيذ مسؤوليته الأساسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين، لا تزال غزة تتعرض للتدمير من دون توفر أي ملاذ آمن للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ولا تزال البنية التحتية، بما في ذلك المرافق الطبية، تتعرض للتدمير الوحشي، مما يدل على قسوة السلطة القائمة بالاحتلال. وبالمثل، تستمر الحالة في الضفة الغربية في التدهور يومياً. وهذا مثير للقلق بشكل خاص. ويتعين على النظام الدولي تقديم أكثر من مجرد كلمات التضامن لشعب فلسطين. فقد حان الوقت لاتخاذ خطوات ملموسة لإلزام إسرائيل بإنهاء اعتداءاتها الفظيعة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

في الختام، ستواصل ناميبيا، بلا كلل، مناصرة قضية التحرير الكامل لفلسطين. ويسرنا أن نرى فلسطين جالسة بين أسرة الأمم، وسنواصل الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، ولتحقيق

الطرائق المحددة والإجراءات الإضافية اللازمة لإنهاء وجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

وقد طُلب من هذه الجمعية التماس فتوى من محكمة العدل الدولية انطلاقاً من الإيمان الراسخ بأن النظام القضائي الدولي يمكن أن يقدم مشورة سديدة لمساعدتنا في رسم الطريق إلى الأمام بشأن قضية فلسطين، وهي من البنود الأقدم عهداً التي لم تُحل بعد في جدول أعمال الجمعية العامة.

يجب الاستمرار في الاستفادة من صلاحية الجمعية العامة في عقد الاجتماعات كأداة لإحداث تغيير هادف. فلا تزال الجمعية، بصفتها المؤسسة المتعددة الأطراف الأكثر تمثيلاً في العالم، منبراً مناسباً للتعبير عن أصوات جميع دول العالم. ونعلن من هذا المحفل، بشكل لا لبس فيه، ألا بديل عن السلام، لذلك نطالب بأن تلتزم إسرائيل من الآن فصاعداً التزاماً حقيقياً بإنهاء احتلالها الذي دام 57 عاماً، بما يتماشى مع فتاوى محكمة العدل الدولية وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن نعمل متحدين، باستخدام جميع الوسائل المشروعة المتاحة لنا، من أجل الحد من عدم امتثال إسرائيل للقانون الدولي.

إن مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي سننظر فيه خلال هذه الدورة الاستثنائية الطارئة، معروض على الجمعية التي أكدت مراراً وتكراراً دعمها القوي لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وقد أكدت الجمعية نفسها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته.

ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تفي بحسن نية بالالتزامات التي تعهدت بها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تحيط علماً بالطابع المؤثر لفتوى محكمة العدل الدولية وأن تتحمل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، مسؤوليات جسيمة بالتضامن والتكافل. ومن أبرز هذه الالتزامات الالتزام بعدم الاعتراف بوجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وبعدم تقديم العون أو المساعدة في

التعاون الإسلامي إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لممارسة الضغط الدبلوماسي والسياسي والقانوني واتخاذ التدابير الرادعة اللازمة لوقف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة وغزة.

وفي هذا الصدد، ترحب مجموعتنا وتشيد بالهدف من هذه الدورة الاستثنائية الطارئة للنظر في اتخاذ إجراء عاجل لمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك عن عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبالمثل، تكرر مجموعتنا تأكيد قرار منظمة التعاون الإسلامي الأخير الذي اعتمدته مجلس وزراء الخارجية في دورته الخمسين المنعقدة في ياوندي يومي 29 و 30 آب/أغسطس 2024، والذي يرحب بالفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة والآثار القانونية المترتبة على إسرائيل والأمم المتحدة والأطراف الثالثة. وعلى وجه التحديد، قررت محكمة العدل الدولية في فتواها أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، مؤكدة بالتالي التزامات إسرائيل بإنهاء وجودها في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

وترى مجموعتنا أن فتوى محكمة العدل الدولية، التي صدرت بناء على طلب الجمعية العامة، قد حددت الالتزامات القانونية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية فيما يتعلق بالتنفيذ الفوري لمختلف أحكام الفتوى القانونية الصادرة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة. وبالتالي، بالنسبة لمجموعتنا، فإن مشروع القرار المعروض اليوم (A/ES-10/L.31/Rev.1) يركز بشكل صحيح على مبادئ القانون الدولي، كما وردت في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقرار القضائي الناشئ عن فتوى محكمة العدل الدولية. لذلك لا بد من تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين، بما في ذلك تأكيد ضرورة إنهاء إسرائيل لوجودها

العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وتجديد رؤية حل الدولتين الذي يمكن من إعادة إعمار غزة، على نحو يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وانتشار الأمن في إسرائيل وتحقيق السلام في الشرق الأوسط.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس المجموعة.

أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدي الرئيس، على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. لا شك في أن الجلسات السابقة للدورة التي خُصصت لمعالجة الأوضاع الإنسانية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد حققت نتائج إيجابية، كما يتضح من القرارات التاريخية الثلاثة التي اتخذتها الجمعية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. إن القرار المتعلق بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة وأماكن أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتأييد العالمي لقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، بررا الدور المتبقي والتكميلي للجمعية العامة في سياق صون السلام والأمن الدوليين.

وتعتقد المجموعة أنه من المؤسف للغاية أن حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تفاقمت، على الرغم من التوقعات التي تبعث على الأمل بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024) في 25 آذار/مارس 2024 الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار في غزة. ومما يؤسى له أن عدد القتلى، ومعظمهم من النساء والأطفال، قد بلغ رقماً غير مسبوق هو 41 680 قتيلاً. بالإضافة إلى ذلك، أصيب أكثر من 100 525 شخصاً بجروح، ونزح مئات الآلاف بعد تدمير منازلهم وتدمير المستشفيات والمواقع التراثية والثقافية.

وفي ضوء ذلك كله، ونظراً للتهديد الخطير للسلام والأمن الناجم عن أزمة الشرق الأوسط التي طال أمدها، تعتقد مجموعتنا أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير عملية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين. وبناء على ذلك، تكرر مجموعتنا الدعوة التي وجهتها منظمة

أشكركم، يا سيادة الرئيس، على استجابكم السريعة لطلب استئناف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، أي الاستجابة للطلب المشترك الذي تقدم به رؤساء حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، باسم دولهم الأعضاء.

ترحب حركة عدم الانحياز بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه، عملاً بطلب الجمعية العامة في قرارها 247/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. وتتطلب القرارات التي اتخذتها المحكمة وفقاً للقانون الدولي متابعة فورية من جانب الجمعية العامة لمعالجة هذا الظلم التاريخي الذي طال أمده، ولا سيما بالنظر إلى الحالة الخطيرة جداً والمتدهورة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية. وتؤكد مجدداً حركة عدم الانحياز أن احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة كلها تشكل الأساس لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، بوصف ذلك الحل حجر الزاوية في إحلال السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتسلم حركة عدم الانحياز بدور محكمة العدل الدولية في تعزيز العدالة والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وتحث حركة عدم الانحياز مجلس الأمن على زيادة استخدامه لمحكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، بوصفها مصدراً للفتاوى وتفسير قواعد القانون الدولي ذات الصلة لتوجيه ومساعدة الجهود الدولية في إيجاد حل عادل للالتزامات والصراعات التي طال أمدها وتعزيز الحلول السلمية. نحث أيضاً المجلس على قبول استعراض محكمة العدل الدولية لقراراته، مع مراعاة الحاجة إلى ضمان تقيدها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

استفادت الجمعية العامة بحق من محكمة العدل الدولية في التماس توجيهها الرسمي فيما يتعلق بهذه الأزمة التي طال أمدها، أي قضية فلسطين، التي ظلت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة. لقد اتخذ قرار الجمعية باللجوء إلى المحكمة بعد

غير القانوني وإيقاف أنشطتها الاستيطانية وإجلاء المستوطنين وتقديم التعويضات، وضرورة عدم اعتراف الدول والمنظمات الدولية بأعمال إسرائيل غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة أو مساعدتها في تنفيذها.

وإذ نشيد بمشروع القرار هذا لنيله عدداً ساحقاً من الأصوات المؤيدة لاعتماده من جانب أعضاء الجمعية، فإننا نشير إلى ضرورة ممارسة الضغط واتخاذ التدابير الرادعة اللازمة لوقف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، نعتقد مجموعتنا أن من المهم الإشارة إلى أن الإجراء الإيجابي المتوقع أن تتخذه الجمعية سيوفر فترة الراحة المطلوبة في هذه الأزمة التي طال أمدها في فلسطين. ومما لا شك فيه أن هذا القرار سيسهم أيضاً في إنهاء الاحتلال الاستعماري الاستيطاني لفلسطين الذي لطالما كان جزءاً لا يتجزأ من الأزمة الفلسطينية.

وفي الواقع، هناك إجماع عالمي، كما يتضح من مختلف قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بأن التسوية السلمية النهائية للأزمة الإسرائيلية الفلسطينية تكمن في حل الدولتين وإعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

في نهاية المطاف، يظل تنفيذ سائر قرارات الأمم المتحدة مسؤولية هذه الهيئة العالمية وجميع أعضائها المحبين للسلام.

أخيراً، بالنسبة لمجموعتنا، فإن اعتماد مشروع القرار هذا في الفترة السابقة على انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سيمثل منارة أمل للتحوّل العالمي الذي نسعى إلى تحقيقه بغية مواجهة مجموعة متزايدة من المخاطر الكارثية والوجودية، المصاحبة للالتزامات المستمرة والانهيّار داخل الإطار العالمي.

السيد كويبا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الـ 121 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

في السنوات الأخيرة، سارع مجلس الأمن إلى التهديد باتخاذ إجراءات إنفاذ أو الإذن بها في بعض الحالات، ولجأ بشكل متزايد إلى الفصل السابع من الميثاق كمظلة لمعالجة المسائل التي لا تشكل بالضرورة تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، بينما التزم الصمت والتقايس في حالات أخرى، كالقضية الفلسطينية، التي اعتبرتها محكمة العدل الدولية، في فتاها، صراعا لا يزال يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولا يزال يشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي.

تكرر حركة عدم الانحياز مطالبتها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري لجميع هذه الانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، والنقيد التام بالتزاماتها القانونية، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وتحيط حركة عدم الانحياز علما أيضا بالطلب المقدم من جنوب أفريقيا الدولة العضو في الحركة، في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023 لإقامة دعوى ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بشأن انتهاكات إسرائيل المزعومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها فيما يتعلق بالفلسطينيين في قطاع غزة.

في الختام، تغتم الحركة هذه الفرصة بأن تكرر دعوتها التي طال أمدها إلى بذل جهود دولية جماعية فورية لدعم القانون الدولي من أجل رفع هذا الظلم الجسيم والتاريخي. وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من جديد التزامها بتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتؤكد مجددا حركة عدم الانحياز دعمها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق العدالة والوفاء بحقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في العودة وتقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، وتقف على أهبة الاستعداد للتعاون مع الجمعية العامة ومجلس الأمن ودعمهما في الوفاء بمسؤوليات كل منهما في هذا الصدد.

السيد الضحّاك (الجمهورية العربية السورية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول العربية.

عقود من الإجحافات التي عانى منها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حرمانه من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، واستعمار أرضه وضمها، والتمييز الذي يشكل، على نحو ما أكدته المحكمة، انتهاكات للمادة 3 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فيما يتعلق بالعزل العنصري والفصل العنصري.

استجابة لاستفسارات الجمعية العامة، قررت المحكمة بوضوح، في جملة أمور، أن وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني ويجب إنهاؤه بأسرع ما يمكن. وقد حان الوقت الآن لترجمة قرارات المحكمة الرسمية إلى إجراءات للمساءلة بغية إنهاء ذلك الاحتلال غير المشروع بجميع مظاهره وكفالة أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، وتحقيق العدالة التي طال انتظارها.

وفي هذا الصدد، تكرر الحركة التأكيد على أن السياسات والتدابير التي تتفدها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بمن فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتشكل تحديا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 تموز/يوليه 2004 و 19 تموز/يوليه 2024. وفي هذا الصدد، تذكر الحركة بمسؤوليات الدول عن عدم تأييد هذه السياسات غير القانونية أو تيسيرها أو التعاون معها، بشكل مباشر أو غير مباشر، واتخاذ تدابير عملية لوقفها. ونحث أيضا على بذل جهود جادة، جماعيا وانفراديا، لضمان احترام الالتزامات القانونية المحددة في فتوى محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الجمعية العامة والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة.

وتشدد الحركة على أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن أحكاما كافية فيما يتعلق باستخدام القوة، بما في ذلك إعلان واضح بشأن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة. ويجب احترام ذلك الحظر في جميع الظروف من أجل صون وحفظ السلم والأمن الدوليين، بما يتفق تماما مع أحكام الميثاق ذات الصلة، بما في ذلك الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق، حسب الاقتضاء، وبما يتسق مع القانون الدولي كما أعلنته محكمة العدل الدولية.

المعروض أمامكم اليوم بالرمز A/ES-10/L.31. ونتقدم بهذه المناسبة بالتهنئة إلى دولة فلسطين لمباشرتها التمتع بالحقوق والامتيازات الإضافية التي أقرتها الجمعية العامة اعتباراً من هذه الدورة، والتي مكّنت وفدها اليوم من تقديم مشروع القرار التاريخي هذا. وتتطلع المجموعة العربية لنيل دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

لقد مضى ما يقارب العام على بدء العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وأسفرت حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي عن أكثر من 145 ألف مدني فلسطيني بين شهيد وجريح ومفقود، ناهيك عن تهجير ما يقارب مليوني فلسطيني، والتدمير المنهج للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وبنيتها التحتية، وحرق وتدمير المنازل والمزارع والممتلكات. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وسعت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وعصابات المستوطنين، من نطاق جرائمهم إلى الضفة الغربية، حيث قتلت مئات المواطنين الفلسطينيين وألحقت إصابات بالغة بأعداد كبيرة غيرهم.

تدين المجموعة العربية بأشد العبارت جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وتطالب بوقفها الفوري وغير المشروط. كما تدين السياسات والإجراءات العدوانية التي تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد تجسيد استقلال دولة فلسطين، وإمعانها في خطط ضم الضفة الغربية المحتلة والتوسع الاستيطاني الاستعماري في سائر الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل.

وتجدد المجموعة العربية إدانتها للعدوان الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من 11 شهراً على لبنان الشقيق، والقصف الإسرائيلي المتعمد للمناطق المدنية، والذي أدى إلى استشهاد أكثر من 175 مدنياً جلهم من النساء والأطفال، وعدد من الصحفيين وعمال الإغاثة. كذلك تجدد المجموعة إدانتها للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، واستهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمدنيين والأحياء السكنية والبنى التحتية. وتؤكد المجموعة تضامنها مع سورية ولبنان، وتطالب بوقف الأعمال العدوانية الإسرائيلية فوار تلاقيا للمزيد من التصعيد الذي يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

نتقدم إليكم، بداية، بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونتمنى لكم التوفيق في هذه المهمة السامية. كما أتوجه إليكم بجزيل الشكر على استجابكم للطلب الذي تقدمت به المجموعة العربية، والمجموعة الإسلامية، وحركة عدم الانحياز، لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، وذلك في ضوء إصدار محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 تموز/يوليه 2024، فتواها حول "الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم مشروعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة".

لقد أكدت هذه الفتوى عدم قانونية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في أسرع وقت ممكن، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية وتفكيك المستوطنات، وإخلاء المستوطنين من الأرض الفلسطينية. كما أكدت فتوى محكمة العدل الدولية أن إسرائيل ملزمة بدفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين. وأن جميع الدول والمنظمات الدولية ملزمة بعدم إضفاء أي نوع من الاعتراف أو الشرعية بالوضع الناشئ عن الوجود المستمر وغير القانوني للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، وبعدم تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على هذا الوضع غير القانوني.

ترحب المجموعة العربية بهذه الفتوى التي صدرت بناءً على طلب الجمعية العامة، وتشدد على ضرورة متابعتها والعمل على تنفيذها، وفقاً لما أوصت به محكمة العدل الدولية في الفقرة الحكيمة التاسعة من فتواها، والتي تنص على أنه يتعين على الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، النظر في الطرائق المحددة والإجراءات الإضافية اللازمة لوضع حد في أسرع وقت ممكن للوجود غير القانوني للاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عملاً بتوصية محكمة العدل الدولية، قام وفد دولة فلسطين - مدعوماً من جانب عشرات الدول الأعضاء - بتقديم مشروع القرار

تؤكد سورية أن الاحتلال الإسرائيلي كان ولا يزال السبب الأساسي لما تشهده منطقتنا من عدم استقرار. وتطالب الأمم المتحدة بالتحرك العاجل لوقف سياسات العدوان، والتوسع، والاستيطان، والإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها سلطات الاحتلال، والتي ما كانت لتمنع فيها لولا الدعم اللامحدود الذي توفره لها الإدارة الأمريكية وعددٌ من حلفائها. كما تطالب سورية الأمم المتحدة بوضع حد للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على أراضيها، والتي استهدفت مؤخرا ريف محافظة حماة، ومجدل شمس في الجولان العربي السوري المحتل. وتشدد على وجوب مساءلة سلطات الاحتلال عن جرائمها وضمان عدم تكرارها تلافياً لدفع المنطقة نحو المزيد من التصعيد وتهديد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

يؤكد بلدي حقه، واستعادة الجولان السوري المحتل كاملاً بكافة الوسائل التي يكفلها القانون الدولي. وتدين سورية العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان الشقيق، وتجدد الإعراب عن تضامنها القوي والثابت مع الشعب اللبناني، وتطالب بإلزام كيان الاحتلال الوقف الفوري وغير المشروط لهذا العدوان الأثم.

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم مؤخراً رئيساً للجمعية العامة. ونعرب عن تمنياتنا الطيبة بالنجاح لبقية أعضاء المكتب، الذي ستقودونه هذا العام.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ونعرب عن تقديرنا لعقد الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمناقشة مشروع القرار المقدم من فلسطين، المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم مشروعية استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة" (A/ES-10/L.31/Rev.1).

شارك بلدنا في تقديم مشروع القرار هذا، ونحث الأعضاء على تأييده. ونشير إلى أن الجمعية العامة طلبت في 30 كانون الأول/

لقد استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في ثلاث مناسبات على مدى الأشهر الأحد عشر الماضية، واعتمدت ثلاثة قرارات مهمة تدعو للوقف الفوري لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى منح امتيازات إضافية لفلسطين. إن أعضاء الجمعية العامة مدعوون اليوم مجدداً لإظهار دعمهم للشعب الفلسطيني وكفاحه الطويل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، وممارسة حقه الراسخ غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس، ونيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إن التضامن مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة يتجلى في دعم مشروع القرار المقدم لهذه الدورة والتصويت لصالحه. وهذا أقل ما يمكن القيام به للإسهام في رفع الظلم التاريخي الطويل الذي وقع على الشعب الفلسطيني.

أود الإدلاء بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية.

ينضم وفد بلدي لبيان المجموعة العربية، والبيان الذي أدلى به المندوب الدائم لأوغندا، نيابة عن حركة عدم الانحياز وأجدد التهنئة لكم على توليكم مهامكم، وأؤكد استعداد وفد بلدي لتقديم كل العون للمساهمة في إنجاح أعمالكم، كما أشكركم على الاستجابة السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الطارئة.

تجدد الجمهورية العربية السورية إدانتها بأشد العبارات للعدوان الإسرائيلي الهجومي المتواصل على قطاع غزة والضفة الغربية، والذي يمثل استمراراً للمجازر وأعمال العدوان والإرهاب والانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي على مدى عقود لتكريس احتلاله للأراضي العربية، ومحاولة تقويض فرص قيام الدولة الفلسطينية.

تجدد سورية الإعراب عن دعمها الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية، وفي نضاله لإنهاء الاحتلال، والتمتع بحقوقه الراسخة وغير القابلة للتصرف بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ونيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويرحب بلدي بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ويطالب بوضع موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ونزبهة على الفور في الانتهاكات المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. ونشدد على أن حماية الأرواح البشرية يجب أن تكون أولويتنا العليا، وأن حماية المدنيين التزام أساسي. ولهذا السبب، يجب احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ومما لا شك فيه أن الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والرد العشوائي من جانب دولة إسرائيل ضد السكان الذين يعيشون في قطاع غزة يمثل انتهاكا لهذا الاحترام، مما أثر أيضا على الضفة الغربية.

أدانت شيلي بدون تحفظ أعمال حماس، وكذلك جميع الأعمال الإرهابية وأعمال العنف والأعمال القتالية ضد السكان المدنيين. ولذلك، نطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا في أيدي حماس، مع مراعاة رفاههم ومعاملتهم معاملة إنسانية وفقا للقانون الدولي.

يساورنا القلق إزاء الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، لأنه ترك السكان من دون الضروريات الأساسية، مثل الغذاء والماء والدواء والوقود، مما تسبب في انتشار الجوع والمرض. وندين الهجوم العسكري الإسرائيلي على مدينة رفح. إن عواقب هذه العملية العسكرية وخيمة ولا تؤدي إلا إلى تأخير الاستقرار في المنطقة. وإن استمرار العنف يثير قلقا عميقا.

ونردد نداء الأمين العام نفسه ورؤساء وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تخفيف حدة التوترات. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها رئيسة منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، السيدة سيغريد كاغ، في عملها، ونحثها على الحصول على جميع الموارد اللازمة للاضطلاع بواجباتها. ونشكرها على إحاطتها الإعلامية الواضحة في مجلس الأمن أمس (انظر S/PV.9725).

تدعو شيلي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وزيادة تدفق المساعدة الإنسانية إلى غزة، وضمان الوصول الكامل للمعونة الإنسانية وعلى نحو فوري وآمن ومستدام وبدون عوائق. وبعبارة أخرى، ندعو إلى إزالة جميع العقبات التي تحول دون تقديم هذه المساعدة،

ديسمبر 2022، في قرارها 247/77 المعنون "الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، فتوى من محكمة العدل الدولية. وفي تلك المناسبة، صوت بلدي مؤيدا للقرار، سنعمل كذلك في هذه المناسبة.

لقد شددت شيلي على ضرورة الامتثال الكامل والفوري للقرارات ذات الصلة التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة، من قبيل القرار 181 (د-2) وقرار مجلس الأمن 242 (1967)، فضلا عن القرارات ذات الصلة، مثل قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، الذي يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يفتقر إلى أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي. ونؤكد من جديد دعمنا لقبول دولة فلسطين عضوا كاملا العضوية في الأمم المتحدة.

نعرب مرة أخرى عن تعازي شيلي لأسر وأحباء الضحايا الذين لقوا حتفهم في الصراع الذي يعصف بقطاع غزة والذي يزداد تصاعدا مع مرور الأيام. ونذكر بشكل خاص معاناة النساء والأطفال الأبرياء في هذه الكارثة. ونشدد على أن العنف لا يحسم بمزيد من العنف. ونعرب عن تضامننا العميق مع الذين أصيبوا. بجروح.

ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للعمل المتقاني والشجاع الذي تضطلع به الأمم المتحدة ووكالاتها في الميدان، ولا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ونتذكر ببالغ الحزن مقتل أكثر من 220 موظفا في تلك الوكالة الإنسانية خلال هذه الحرب. لقد صدمنا عندما سمعنا عن الهجوم الإسرائيلي على مدرسة تابعة للأونروا الأسبوع الماضي، والذي قتل فيه 18 شخصا، من بينهم ستة من موظفي الأونروا. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق ويشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

ونشير إلى قرار مجلس الأمن 2730 (2024)، الذي اعتمد في 24 أيار/مايو، والذي يطالب أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ويحث جميع الدول على إجراء تحقيقات شاملة

جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها. وتم تقديم هذا الإعلان وفقاً للمادة 63 من النظام الأساسي للمحكمة، التي تنص على حق أي دولة في الانخراط في المسائل المتعلقة بتفسير اتفاقية هي طرف فيها أيضاً. يركز التقرير الوطني على تحليل أحكام محددة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وكذلك موقف شيلي من تفسيرها.

كما يشير النص إلى الفتوى الصادرة مؤخراً عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، المؤرخة 19 تموز/يوليه 2024، التي خلصت إلى أن نظام القيود الشاملة التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة "يشكل تمييزاً بنوياً قائماً على أساس العرق أو الدين أو الأصل الإثني". وفي مذكرتنا الوطنية، نؤكد على ضرورة أن تعطي محكمة العدل الدولية وزناً خاصاً لمضمون تصريحات بعض المسؤولين الإسرائيليين رفيعي المستوى، الذين دعوا إلى قتل جميع سكان غزة أو تجاهل وضعهم كمدينين. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد أن التحريض المباشر والعلني على ارتكاب الإبادة الجماعية جريمة قائمة بذاتها، ويعاقب عليها بموجب الاتفاقية، حتى لو لم ينتج عنها النتيجة التي توقعها مرتكبها، أو لم تكن هناك علاقة سببية بين ما قيل والأفعال اللاحقة أو لم يحدث فعل إبادة جماعية نتيجة لذلك.

وفي الختام، أود أن أشارككم الفكرة التالية. لا يفصلنا عن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل سوى بضعة أيام. لقد عملنا جميعاً بجد للاتفاق على ميثاق المستقبل. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك مستقبل مستدام إذا لم نعالج ونحل هذه الأوضاع الخطيرة كالتّي يشهدها قطاع غزة اليوم. وهذا أمر ضروري، أولاً وقبل كل شيء، لإنقاذ حياة الناس في تلك المنطقة، ولكنه ضروري أيضاً للأمم المتحدة كمنظمة أنشئت لكفالة السلام والأمن. إذا ألزمتنا أنفسنا بتعددية أطراف متجددة، فلنلزم أنفسنا أيضاً بعالم يتم فيه احترام الاتفاقات التي توصلنا إليها. وتعتمد الثقة في النظام متعدد الأطراف أيضاً على استجابة قوية وفعالة من هذا الجهاز للنزاعات المسلحة التي نواجهها اليوم.

واستخدام جميع الطرق البرية المتاحة للدخول إلى قطاع غزة. ونشيد بحملة التطعيم ضد شلل الأطفال في غزة التي تجري خلال فترات التوقف الإنسانية المتفق عليها. ونشجع فرق المعونة على تحقيق هدف الوصول إلى المزيد من الأطفال المعرضين للخطر.

ونشجع جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن المجتمع الدولي، على مواصلة العمل لإنهاء الحرب. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق القنوات الدبلوماسية والحوار. ونقدر الجهود والنتائج التي حققتها البلدان الصديقة لتخفيف حدة التوترات. ونأمل أن تتحقق المساعي الحميدة للولايات المتحدة ومصر وقطر. ونبرز القرارات الأربعة التي اتخذها مجلس الأمن للتوصل إلى وقف لإطلاق النار أو تخفيف حدة التوتر أو تيسير المعونة الإنسانية - القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)، المتخذان في العام الماضي، ولا سيما القراران 2728 (2024) و 2735 (2024). ونذكر بأن جميع قرارات ذلك الجهاز ملزمة ويجب الامتثال لها واحترامها.

وتشجع شيلي الحل القائم على وجود دولتين، وحق إسرائيل وفلسطين في العيش في وئام، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لجميع سكانهما. وما فتئت شيلي تؤكد من جديد أن من أولويات سياستها الخارجية الإسهام في التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط. وما زلنا نعرب عن تأييدنا للتوصل إلى حل عادل ودائم، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. ونذكر بأن شيلي والمكسيك، قدمتا بصورة مشتركة إحاطة إعلامية عن الحالة في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية بغية تعزيز التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة المرتكبة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية وإسرائيل. وترى شيلي أن من الأساسي توضيح الحقائق والمسؤوليات، فضلاً عن المساءلة، لإنهاء الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب الجرائم الدولية في المستقبل.

ونشدد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تحترم التدابير المؤقتة التي اعتمدتها محكمة العدل الدولية. وفي يوم الخميس من الأسبوع الماضي، قدمت شيلي إعلاناً بالتدخل فيما يتعلق بالإجراءات التي بدأتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل فيما يتعلق بتطبيق اتفاقية منع

والاستحواذ المستمر على الأراضي والممتلكات والمنازل الفلسطينية لاستيعاب المستوطنين اليهود غير الشرعيين والعدوانيين؛ وفرض حكم الفصل العنصري في فلسطين المحتلة؛ واعتقال آلاف الفلسطينيين بشكل غير قانوني وتعريضهم للتعذيب والحرمان والإذلال، والحصار المفروض على غزة منذ 30 عامًا؛ والآن، الانتهاكات المتكررة التي يتعرض لها الفلسطينيون الأبرياء، بما في ذلك القصف الجوي والبري العشوائي، الذي أودى بحياة الآلاف من الأشخاص - معظمهم من النساء والأطفال - وهو ما يتجلى الآن في الإبادة الجماعية المستمرة في غزة. فقد قُتل 41 000 فلسطيني وأصيب ما يقرب من 100 000 آخرين في النزاع الذي يهدد بالانتشار في جميع أنحاء الشرق الأوسط بأكمله ويغرقه فيه.

وإزاء هذه الخلفية القائمة، فإن فتوى محكمة العدل الدولية تمثل علامة فارقة في العدالة وتعبيراً عن الإنصاف وشعلة أمل. وتؤكد استنتاجات المحكمة على أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ومحاولاتها لإطالة أمد الاحتلال وسياساتها الأمنية تنتهك مبادئ أساسيين من مبادئ القانون الدولي. الأول هو حق الشعوب في تقرير مصيرها، والثاني هو مبدأ عدم الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة.

ووفقاً لفتوى المحكمة، يطالب مشروع القرار إسرائيل بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ووضع حد فوري لسياساتها وإجراءاتها غير القانونية؛ والتعويض عن الأضرار الناجمة؛ والامتنال لأوامر المحكمة وكفالة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير دون عوائق. كما يشدد مشروع القرار على ضرورة مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها للقانون الدولي وتحملها عواقب جميع أفعالها غير المشروعة، بما في ذلك تقديم التعويضات عن الإصابات والأضرار التي تسببت بها من خلال إنشاء آلية دولية وسجل دولي للأضرار.

والأهم من ذلك، تشير فتوى المحكمة أيضاً إلى التزامات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي. وبناءً على ذلك، يهيب مشروع القرار بالدول الأعضاء، في جملة أمور، تعزيز حق الفلسطينيين

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهنئتنا، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين. ونشركم أيضاً على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة استجابة لطلبات مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكامبيرون بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل أوغندا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

الغرض من هذه الجلسة الطارئة هو تحويل الفتوى التاريخية والشاملة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه 2024 بشأن التبعات القانونية لسياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى أفعال ملموسة. وشاركت باكستان في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-10/L.31/Rev.1 - الذي عرضته دولة فلسطين بحقوقها المعززة - والذي يسعى إلى تنفيذ استنتاجات محكمة العدل الدولية.

لقد كان التاريخ المأساوي لفلسطين وشعبها ناجماً عن سلسلة من القرارات القانونية والسياسية التي فرضتها القوى الاستعمارية والإمبريالية بدءاً من وعد بلفور - وهو قمة الخيانة السياسية - إلى القرار الأنجلو - أمريكي بالسماح لليهود المضطهدين من جانب النازيين بالهجرة إلى إسرائيل، إلى خطة تقسيم فلسطين التي تجسدت في القرار المخزي 181 (د-2) الذي اعتمدته الجمعية العامة رغم المعارضة العربية والإسلامية العادلة لقبول إسرائيل في الأمم المتحدة على عجل.

حذر الأب المؤسس لباكستان، محمد علي جناح، في عام 1948 من أن إنشاء إسرائيل ستكون له عواقب وخيمة على شعوب المنطقة. والتاريخ شاهد على تلك العواقب: دولة مفروضة على أرض الفلسطينيين؛ والطرد الوحشي للفلسطينيين في النكبة وتوسيع الدولة غير الشرعية؛ والاحتلال الكامل لكل فلسطين بالعدوان العسكري الإسرائيلي في عام 1967؛ واحتلال وحشي استمر 50 عاماً؛

وفي عام 1948، تعهد القائد بمساعدة قضية "العرب في فلسطين بكل طريقة ممكنة".

وقد أوفينا بهذا الالتزام وسنواصل الوفاء به. وستشكل فتوى محكمة العدل الدولية واعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1 خطوة حاسمة نحو إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني. إن شاء الله، ستحرر فلسطين قريباً.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، أهنيكم على تولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين.

وتشدد مصر على مضمون بيانات حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول العربية.

نجتمع اليوم بعد أن طالبت المجموعتان العربية والإسلامية وحركة عدم الانحياز باستئناف الدورة الطارئة العاشرة لتقديم مشروع القرار المطروح أمامنا A/ES-10/L.31/Rev.1، والمقدم لأول مرة في تاريخ الجمعية العامة من دولة فلسطين، بشأن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية المترتبة على سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة 247/77 (انظر A/78/968).

لقد ذهب فلسطين، وبدعم من الدول المحبة للسلام والمؤمنة بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومصادقيته، للحصول على هذا الرأي الاستشاري وللاستصدار قرارات واضحة بالجمعية العامة ومجلس الأمن انطلاقاً من إرادة صادقة لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وإيماناً بأن العنف لم يكن ولن يكون أبداً الحل للصراع في منطقة الشرق الأوسط.

لقد جاء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية كاشفاً أن حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، واضح وجلي. كما أكدت المحكمة على مخالفة الاحتلال الإسرائيلي للصفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة للقانون الدولي، واعتبار الاحتلال بمثابة انتهاك صارخ لحق تقرير

في تقرير المصير امتثالاً لالتزاماتها، ورفض الاعتراف بأي تغيير في الهيكل المؤسسي للأرض المحتلة ووضعها وعدم الاعتراف بالاحتلال الإسرائيلي أو تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي. كما تدعو الفتوى المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى عدم الاعتراف بالوضع الناشئ عن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني باعتباره وضعاً قانونياً. كما طُلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ مشروع القرار في غضون ثلاثة أشهر.

وسيتطلب اعتماد مشروع القرار إعادة تقييم موقف الدول الأعضاء والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، فيما يتعلق بفلسطين.

أولاً، ينبغي أن يؤدي اعتماد مشروع القرار إلى تنشيط جهود المجتمع الدولي لإلزام إسرائيل بوقف حملة الإبادة الجماعية التي تشنها في غزة وعملياتها في الضفة الغربية وسحب قواتها من هناك على الفور.

ثانياً، يجب على الدول التي لا تزال تقدم الدعم العسكري والمادي لإسرائيل أن توقف ذلك، وفقاً لالتزامها بعدم المساعدة في إدامة الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً، يجب أن نتخذ خطوات ملموسة لتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة في قبول دولة فلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. أما الخيار الآخر فهو عقد مؤتمر دولي حول فلسطين لدفع حل الدولتين إلى الأمام.

وستعمل باكستان بنشاط على تعزيز تحقيق الأهداف والقرارات الناشئة عن فتوى محكمة العدل الدولية واعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1. ويعود تضامن باكستان مع الشعب الفلسطيني إلى ما قبل استقلال بلدنا. وقد حققنا الاستقلال من خلال ممارسة حق تقرير المصير. وفي 14 آب/أغسطس 1947، قال الأب المؤسس لبلدي، القائد الأعظم، ما يلي:

"لا يمكن لأمة من الأمم، أو شعب من الشعوب التي تستحق الحياة كأمة، أن يحقق شيئاً عظيماً من دون أن يقدم تضحيات كبيرة كالتّي يقدمها عرب فلسطين".

إسرائيل في كافة انتهاكاتها المرتبطة باحتلالها للأراضي الفلسطينية. كما تبادت في عدوانها على الأمم المتحدة ذاتها بقتل أكثر من 220 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، ومسايعها المستهجنة لسن قانون يجرم وكالة الأونروا كمنظمة إرهابية، في سابقة لم تحدث وتصور أنها لن تحدث بوصف جهاز من أجهزة الأمم المتحدة بالإرهاب.

وقد صدر الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في وقت تستمر فيه آلة الحرب الإسرائيلية في تدمير قطاع غزة. فقد حصدت أرواح أكثر من 40 000 شهيد، وأصابت أكثر من 94 000 فلسطيني؛ وعرقلت وصول المساعدات الإنسانية بالمخالفة للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة، خاصة القرار 2720 (2023)، دون أفق واضح ينهي معاناة الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى شن إسرائيل حملة عسكرية على الضفة الغربية، وتشجيعها الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتهديدها الوضع القائم للمقدسات الدينية بالقدس، والتنصيق الذي تمارسه على عمل السلطة الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كل ذلك بهدف إنهاء وجود الفلسطينيين على أراضيهم ومحاولة تصفية قضيتهم.

نشدد هنا مجدداً على مطالبنا السابقة بحتمية إصدار مجلس الأمن لقرار وفق الفصل السابع يلزم إسرائيل بوقف العدوان بشكل فوري، وإنفاذ المساعدات دون عوائق لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومساءلتها على انتهاكاتها للقانون الدولي وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إيماناً من مصر بدعم السلم والاستقرار الإقليمي، تواصل مصر جهود الوساطة مع قطر والولايات المتحدة للتوصل إلى صفقة تقوم ووقف إطلاق النار لإنهاء هذه المأساة غير المسبوقة. تقوم مصر بذلك في إطار مسؤولياتها الإقليمية والدولية، دون الالتفات لبعض التصريحات غير المسؤولة من رئيس الوزراء الإسرائيلي ضد مصر الرامية لتشجيت انتباه الرأي العام الإسرائيلي وعرقلة جهود الوساطة. كما ستواصل مصر جهودها، مع أشقائها العرب وشركائها الدوليين، لاستئناف عملية السلام وإطلاق عملية تفاوضية تمنح الشعب الفلسطيني حقه في دولته المحررة المتصلة الأراضي على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، تنفيذاً لكافة المحددات والقرارات الدولية

المصير الذي يُعدّ من المبادئ الآمرة في القانون الدولي، والاستخدام المستمر للقوة المسلحة على أرضٍ أجنبية بهدف ضمها إلى إسرائيل وفرض سيادتها عليها بشكل فاق للشرعية. إن الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تنتهك المادة الثالثة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بالإضافة إلى ما قرره محكمة العدل الدولية أيضاً من إلزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال، بما في ذلك تفكيك المستوطنات وإجلاء المستوطنين وتعويض الفلسطينيين والسماح بعودة الفلسطينيين المهجرين أثناء الاحتلال إلى ديارهم الأصلية.

نذكركم جميعاً بأن أغلب ما انتهى إليه الرأي الاستشاري الحالي لمحكمة العدل الدولية سبق وأن أقرته المحكمة منذ 20 عاماً في رأيها الصادر بشأن الجدار العازل (انظر A/ES-10/273)، وهو الرأي الذي ظلّ حبراً على ورق.

تؤكد مصر على أن الرأي الاستشاري للمحكمة يقر بأن المجتمع الدولي بأسره بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يقع على عاتقه التزامات قانونية، في مقدمتها العمل على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، بالإضافة إلى حظر اتخاذ أية إجراءات قد تتطوي على اعتراف بالاحتلال أو أي من الأوضاع الناشئة عنه، بما في ذلك نقل السفارات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الدخول في معاهدات أو إقامة علاقات تجارية مع أنشطة إسرائيلية متصلة بالاحتلال. كما أقر الرأي الاستشاري بأن الأمم المتحدة وكافة أجهزتها السياسية ووكالاتها المتخصصة ملزمة هي الأخرى بالعمل على إنهاء الاحتلال، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال إسرائيل لما انتهت إليه المحكمة من ضرورة إنهاء الاحتلال فوراً.

نشدد على أن الاحتلال الإسرائيلي، بمستوطناته ومستوطنيه المتطرفين، لن يستطيع الاستمرار في الحياة إذا ما قررت الدول التي تحترم القانون الدولي وأحكام محكمة العدل الدولية مقاطعته ووقف التعاون والتعاضد معه. لقد بات إنهاء الاحتلال وردع سلوك إسرائيل العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ضرورة ملحة للحفاظ على الأمن الدولي، أو ما تبقى من الاستقرار الإقليمي بتعبير أدق، بعد أن تبادت

محورية في سعي الشعب الفلسطيني لتحقيق العدالة. إن الأمر ليس مجرد مسألة إجرائية؛ وإنما هو رمز لحركة أوسع داخل المجتمع الدولي لتصحيح المظالم التي طال أمدها. لذا فمن الأهمية بمكان أن نعمل كدول أعضاء لاتخاذ إجراءات بما يتماشى مع النتائج التي توصلت إليها المحكمة والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتحت تركيا جميع الدول الأعضاء على دعم مشروع القرار، لأنه يتسق مع القانون الدولي والإطار القانوني الذي وضعته المحكمة. ومن شأن اعتماده أن يمثل إعادة تأكيد حاسم لالتزامنا الجماعي بدعم المعايير القانونية الدولية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جاكمان (بربادوس).

ويؤكد مشروع القرار على ثلاثة أبعاد حاسمة للوضع الحالي.

أولاً، يعزز مشروع القرار المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن تنفيذ فتوى المحكمة أمر حتمي إذا ما أردنا التمسك بالمبدأ الأساسي القائل بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يشير إشارة واضحة إلى عدم التسامح مع انتهاكات القانون الدولي. فالاحتلال والأنشطة الاستيطانية المستمرة في الضفة الغربية ليست غير قانونية وحسب، بل تقوض آفاق السلام. والمساءلة، في هذه الحالة، ليست مجرد واجب أخلاقي بل هي واجب قانوني.

ثالثاً، يؤدي النزاع الدائر في غزة، الذي دخل الآن شهره الحادي عشر، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المتفاقمة أصلاً. ولا يزال القراران دإط-21/10 و دإط-22/10، وكذلك قرارا مجلس الأمن 2728 (2024) و 2735 (2024)، وهي القرارات التي دعت إلى وقف إطلاق النار، دون استجابة. ولا تزال معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة بلا انقطاع، كما أن عدم التنفيذ يسلط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة. إن اعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1 سيكون حاسماً في تعزيز دعوة المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار ووقف الأنشطة الاستيطانية غير القانونية التي تديم النزاع.

وتركيا مستمرة في مشاركتها النشطة في عملية محكمة العدل الدولية، مع مساهمتها بمذكرات مكتوبة وشفوية في الفتوى. وسنواصل

وعملية السلام التي أقرت حل الدولتين. وهذا يتطلب منا جميعاً جهداً حقيقياً والتزاماً يتم برهنته من خلال الأفعال من قبل المجتمع الدولي في التجاوب مع المساعي العربية؛ ويتطلب موقفاً حازماً ضد إسرائيل لإجبارها على العودة لطاولة التفاوض وإنهاء الاحتلال؛ بعد أن أثبت التصعيد الحالي خطأ واستحالة وتهافت نجاح نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على القوة.

إيماناً بكل ما هو حق وعدل، نتشددكم مصر أن تصوتوا تأييداً لمشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1 المطروح في الدورة المستأنفة غداً، لحماية مصداقية هذه المنظمة، ولدعم الحل السلمي للقضية الفلسطينية ولغيرها من القضايا، وللحفاظ على حقوقنا جميعاً في العيش بكرامة وبحرية ولصالح الحق والعدالة.

السيد يلدرز (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، وأودّ أن أعرب لكم عن تقديرنا لكم على عقد هذه الجلسة التي تعكس خطورة الوضع والمسؤولية الجماعية للجمعية العامة في معالجته. إن تركيا، بوصفها أحد المشاركين في تقديم مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي قدمته فلسطين، ومن منطلق دورها الملتزم في الدعوة إلى اتباع إجراءات محكمة العدل الدولية، ترى أن هذه الجلسة ضرورية وجاءت في وقتها.

وقد قرر الرأي الاستشاري للمحكمة بشكل قاطع، الصادر في 19 تموز/يوليه بناءً على طلب الجمعية العامة، عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي المطول المتعمد للأراضي الفلسطينية. إن قرار المحكمة، باعتبارها أعلى جهاز قضائي في منظومة الأمم المتحدة، يؤكد من جديد ما اتفق عليه إجماع المجتمع الدولي منذ فترة طويلة، وهو أن الاحتلال غير قانوني ويجب إنهاؤه. لا يوفر هذا الاستنتاج أساساً قانونياً فحسب، بل يعزز أيضاً الإرادة السياسية لغالبية الدول الأعضاء.

ويكتسب التصويت المرتقب على مشروع القرار الذي قدمته فلسطين أهمية تاريخية - لا باعتباره وحسب أول مشروع قرار على الإطلاق تقدمه فلسطين للجمعية العامة، بل أيضاً باعتباره خطوة

والقيم الأخلاقية والإنسانية. فلنكن صادقين: هل يمكننا أن نقول للأطفال في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية أنه سيكون هناك غد لهم؟ لا، لا يمكننا ذلك. لا يمكننا حتى أن نقول ذلك للأطفال المقيمين في المنطقة الآمنة الإنسانية التي حددتها إسرائيل. في نظر الرأي العام، فإن الموقف الافتراضي للجمعية العامة هو الوقوف مكتوفة الأيدي بينما يتم سلب الحق الأساسي في الحياة من جانب حكومة انتقامية. ماذا سيبقى من حرمة القانون الدولي؟

ثالثاً، يجب أن نسعى إلى حل سياسي للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. إن أحكام المحكمة واضحة بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. إنها تطالبنا جميعاً بإرادة سياسية واضحة، وأن علينا جميعاً المحافظة على حل الدولتين. يتعين علينا عقد مؤتمر دولي لمفاوضات السلام تتمتع فيه فلسطين بالمساواة. لقد حان وقت اتخاذ إجراء حاسم. يجب أن نمضي قدماً نحو السلام. فلنعمل بعزم وتصميم لكفالة أن يصبح وعد السلام والكرامة حقيقة واقعة لكل طفل وإنسان في غزة وخارجها.

السيدة فريزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): في 19 تموز/يوليه، أصدرت محكمة العدل الدولية، بناء على طلب الجمعية العامة، فتواها بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ووجدت المحكمة أن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأنها ملزمة بإنهاءه في أقرب وقت ممكن. ومن بين التبعات القانونية المنبثقة عن تلك الفتوى مسؤولية الجمعية العامة، وكذلك مجلس الأمن، عن النظر في الطرائق الدقيقة والإجراءات الإضافية المطلوبة لإنهاء وجود إسرائيل غير القانوني فيها. وفي هذا السياق، تؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بالقانون الدولي. فالالتزام به ضروري لتعزيز السلام والأمن والعدالة. إن احترام وتنفيذ النتائج التي تتوصل إليها المؤسسات القضائية الدولية، بما في ذلك المحكمة، أمر أساسي. يجب على جميع الدول احترام قرارات مؤسساتنا والتعاون الكامل في تنفيذها. ويعتمد نظامنا متعدد الأطراف على ذلك.

يواجه الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة واقعاً بانساً منذ 57 عاماً. فهم مجبرون على مواجهة التشريعات

جهودنا لضمان وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وكذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق، وسنعمل على الاعتراف بدولة فلسطين وحل الدولتين القابل للتطبيق.

في الختام، سيكون للقرارات المتخذة في الجمعية العامة آثار دائمة، لا على شعب فلسطين فحسب بل أيضاً على مصداقية القانون الدولي والأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي أن يثبت أنه على استعداد لتطبيق المعايير التي وضعها، وأن العدالة، حتى وإن تأخرت، ستتصير في نهاية المطاف.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة.

إن القانون الدولي ركيزة المجتمع العالمي المستقر، فهو يضمن العدالة ويحمي الحرية ويمكّن البلدان من الازدهار. فبدونه تعطل الفوضى السلام والنظم العالميين. لقد أوضحت محكمة العدل الدولية، وهي المحكمة العليا في العالم، أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين غير قانوني. إن التقاعس العالمي المستمر الذي مكنته فكرة أن "القوة هي منبع الحق" قد سمح لهذا الاحتلال بالترعرع، مما تسبب في ظلم ومعاناة هائلة للشعب الفلسطيني. يجب أن تتصرف الجمعية الآن بناءً على حكم المحكمة. يجب أن ينتهي الاحتلال. ولذلك، تؤيد إندونيسيا بكل حماسة مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي عرضته دولة فلسطين. فهو يحتوي على إجراءات مشروعة تعالج تلك المظالم. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط:

أولاً، إن تنفيذ فتوى المحكمة هو تجسيد لإيماننا والتزامنا بالقانون والنظام الدوليين. الحكم أكثر من مجرد سند قانوني؛ إنه واجب أخلاقي. يجب على جميع الدول الاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة ودعم حقها في تقرير المصير. يجب تفكيك الهياكل المنهجية للفصل العنصري والتمييز والظلم.

ثانياً، يجب أن نحافظ على سلامة ميثاق الأمم المتحدة وقيمتها الإنسانية الأساسية. إن السماح باستمرار الاحتلال غير الشرعي لفلسطين يقوض أساس النظام الدولي الذي بُني للحفاظ على العدالة

القرار الذي عرضه ممثل دولة فلسطين في حد ذاته لحظة تاريخية - وهو أول إجراء تتخذه منذ منحها حقوقها وامتيازات المشاركة الإضافية التي تستحقها والتي طال انتظارها في وقت سابق من الدورة الاستثنائية الحالية. ولسوء الحظ، تعين الانتظار 79 عاماً ليحدث ذلك. وبالتالي، فمن المهم في هذا الصدد تذكير الجمعية العامة بأن الوقت قد حان لمنحهم العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

لكن بينما أقف هنا أمام الجمعية اليوم، أواجه تحدياً وصعوبة في فهم ما نناقشه بالضبط. وقد يطرح الناس العاديون الذين يشاهدوننا هذا السؤال لأننا بكل بساطة نناقش ما إذا كان ينبغي علينا الامتثال للنتائج القانونية التي خلصت إليها أبرز وأرفع مؤسسة دولية، وهي محكمة العدل الدولية. إننا نناقش ما إذا كان ينبغي لنا الامتثال للقانون الدولي أم لا.

ومهما كانت أهمية هذه الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية وحسن توقيتها، فيجب ألا نغفل أن احتلال الأراضي الفلسطينية سيظل دائماً غير قانوني. ولم يكن أحد مضطراً إلى انتظار هذه الفتوى كل هذه العقود لمعرفة ذلك، ولكن ها نحن هنا. والآن يبدأ الاختبار الحقيقي. والاختبار الحقيقي اليوم هو للدول التي تحت الدول الأخرى وتدعوها إلى احترام القانون الدولي وسيادة القانون. فماذا سيكون موقفها الآن؟ والاختبار الحقيقي اليوم هو للدول التي تحت الدول الأخرى وتدعوها إلى التمسك بالمبادئ لاحترام ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لقرارات أجهزتها وهيئاتها. فماذا سيكون موقفها الآن؟ والاختبار الحقيقي اليوم هو للدول التي شأهت المذابح والإبادة الجماعية الجارية في غزة منذ عام تقريباً وشهدت ما يقوم به نظام الفصل العنصري منذ عقود من تدمير وتجريد من الإنسانية بشكل منهجي. فماذا سيكون موقفها الآن؟

وعلى أي جانب من التاريخ ستقف هذه الدول؟ وماذا ستقول كتب التاريخ عنها؟ وماذا ستقول لشعوبها إذا صوتت معارضة مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، أو حتى إذا امتنعت عن التصويت؟ وما العذر الذي ستتذرع به لتبرير هذا القرار؟ فإذا كانت لا تستطيع التصويت تأييداً للسلام والعدل ومعارضة الاحتلال والاستيطان غير القانوني، فكيف يمكن لها أن تطلب الدعم إذا تعرضت للاحتلال يوماً

التمييزية والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان. ولن يؤدي استمرار الاحتلال إلا إلى جعل حل الدولتين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير يبدو وكأنه أمرٌ بعيد المنال وغير قابل للتحقيق. وتقع على عاتقنا كدول أعضاء مسؤولية المضي بذلك قدماً، وهو واجب حددته المحكمة. ويشمل ذلك عدم الاعتراف بوجود إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة وعدم تقديم العون أو المساعدة في إدامة على الاحتلال. يجب أن تتوقف جميع أنشطة الاستيطان على الفور. فهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتقوض الترابط الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقبلية، وتشكل انتهاكاً لحق الشعب الفلسطيني الأساسي في تقرير المصير.

لقد قُتل عشرات الآلاف من المدنيين في حرب غزة ودُمّرت حياة الكثيرين غيرهم. لا يزال الرهائن الذين اختطفتهم حماس وعائلاتهم يعيشون في كابوس دائم. يجب تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة على وجه السرعة. يجب إطلاق سراح الرهائن فوراً دون قيد أو شرط. لقد رددنا هذه الرسالة باستمرار منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. أوضحت الحرب الكارثية الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والمعايير المتفق عليها دولياً. وهذا المسار يتطلب شجاعة وقرارات مبدئية واحتراماً كاملاً للقانون الدولي. ولهذا السبب، ستؤيد مالطة مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1.

السيد السني (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أتكلّم بالإنكليزية، لأنني أود اليوم أن تصل رسائلي بوضوح وألا تضيق في الترجمة.

تؤيد ليبيا البيانات الصادرة باسم مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز.

نجتمع هنا اليوم للنظر في مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1 بشأن فتوى محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية الناشئة عن احتلال القوات الإسرائيلية غير القانوني للأرض الفلسطينية. كانت ليبيا فخورة بالانضمام إلى المداولات التي جرت بشأنها. ويمثل مشروع

الدفاع عن أنفسهم ومقاومة الاحتلال وحققهم في تقرير مصيرهم وفي إقامة دولة مستقلة، وعاصمتها القدس.

في الختام، لقد حان الوقت الآن ليمتثل الجميع لنتائج محكمة العدل الدولية ويحترموها. وكما نعلم جميعاً، أنشئت هذه المحكمة للمساعدة على تحقيق السلام والعدل وضمان سيادة القانون الدولي على استخدام القوة. ولذلك ندعو الجميع إلى التصويت تأييداً لمشروع هذا القرار من أجل تمهيد الطريق للسلام. وسينكر التاريخ البلدان التي اتخذت موقفاً أخلاقياً وقانونياً وإنسانياً مبدئياً، كما سينكر البلدان التي رقدت إنسانيتها في غيبوبة عميقة وكانت على علم بهذه الفظائع التي تُبث مباشرة وشاركت فيها عمداً، لا سيما محرقة القرن الحادي والعشرين، محرقة غزة. والتصويت تأييداً لمشروع هذا القرار اليوم هو التصويت من أجل السلام والعدالة.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، بداية أنقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها التاسعة والسبعين، وأشكركم على استجابكم لطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، الاتحاد من أجل السلام.

ويعرب الأردن عن دعمه لبيانات المجموعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

يأتي انعقاد جلستنا اليوم للنظر في مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي قدمه الوفد الفلسطيني الشقيق، في ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي صدر في تموز/يوليه بشأن التبعات القانونية الناشئة عن سياسات وممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وذلك استجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر العام 2022. ويعرب الأردن عن دعمه الكامل للمشروع الفلسطيني، وندعو الدول الأعضاء للتصويت لصالحه.

يعتبر الأردن الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة مفصلاً تاريخياً في القضية الفلسطينية، حيث أكد ما كنا جميعاً ندركه منذ عقود، وهو أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، وأن وجود مستوطناتها

ما؟ وكيف تفسر تأييد حكومتها، بأي شكل من الأشكال، لهذا الاحتلال المخالف للقانون الدولي، ولعدم محاسبة المحتلين؟ وماذا ستقول لمن سيسوبون سهامهم نحوها ويقولون: "مرحباً بكم في عالم المعايير المزدوجة"؟

وفيما يتعلق بازدواجية المعايير، سمعنا قبل قليل ممثل قوات الاحتلال الإسرائيلي يتهجم على الجمعية - كذأبه هو ومن سبقوه - وهو يقدم لنا عرضاً ويعلمنا ويعظنا بشأن الإنسانية والأخلاق. فهو منفصل تماماً عن الواقع. وحتى اليوم، لم يستطع أن يسوق أي مبرر أو يتحدث عن الموضوع الذي نناقشه - المستوطنات غير القانونية. ولم يتمكن من تناول القرار وظل يحاول أن يظهر أن العالم لم يبدأ إلا في 7 تشرين الأول/أكتوبر، متجاهلاً بذلك وقائع التاريخ. فإذا كان يعتبر المجلس بمثابة سيرك، فما رأيكم؟ أنا أعتبره مهرجاً يؤدي دوره في هذا المكان، ويأتي دائماً بأدواته ويحاول تقديم عرض، ولا يستطيع إضحاكنا، فيحاول خداعنا. وهذا ما يحاول هو وأسلافه أن يفعلوه، لكنهم قد فشلوا فشلاً ذريعاً. لذلك أسأله، إذا كان يرى أن هذا المكان سيرك، لماذا يقدم عروضه فيه؟ ولم لا يزال عضواً؟

لقد حان الوقت لإبداء الأفعال لا الأقوال. فقد مر عام تقريباً، ولا تزال المجازر والإبادة الجماعية في غزة والضفة الغربية مستمرة. وما أتاح مقتل عشرات الآلاف وإصابة مئات الآلاف وتهجير ما يقارب مليوني شخص وانتشار المجاعة والأمراض هو عجز المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، عن وقف هذه الفظائع والتوصل إلى وقف إطلاق النار وصمت الكثيرين هنا.

وبالتالي، أنصفوا الأبرياء اليوم وصوتوا تأييداً لمشروع هذا القرار الذي سيوجه رسالة من العالم إلى قوات الاحتلال ومن يؤيدونها تأييداً أعمى. فقولوا إن السيل قد بلغ الزبي وحان وقت العمل. إن ليبيا تؤكد من جديد موقفها - فهي لن تصف المقاومة ضد الاحتلال بالإرهاب. فأَي بلد نال استقلاله دون مقاومة، لا سيما عندما تُغلق أبواب الحلول السلمية تماماً؟

وتؤكد ليبيا موقفها القاضي بأن الحل السلمي الوحيد لهذه العقود السبعة من العدوان والاحتلال هو الاعتراف بحق الفلسطينيين في

إن عدم تقديم الدعم لإسرائيل للاستمرار بجرائمها وخروقاتها بحق الشعب الفلسطيني ليس ترفاً فكرياً وإنما واجب قانوني على كل دولة، وعلى المجتمع الدولي ككل تنفيذه. من يدعم المستوطنات عليه أن يتوقف، ومن تقوم شركاته بتغذية آلة القتل والعنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني عليه أن يجبرها على التوقف عن ذلك، ومن يؤدي إجراءات إسرائيل لخلق واقع جديد على الأرض ضد فلسطين عليه أن يعي أن ذلك مصيره الفشل لا محالة.

في ضوء تأكيد الرأي الاستشاري للمحكمة على وحدة الأرض الفلسطينية، وحق الفلسطينيين بالعودة، ورفضه للتهجير القسري، علينا جميعاً العمل على إنفاذ ذلك بجميع الوسائل القانونية الممكنة من خلال إصدار التشريعات الوطنية اللازمة والإجراءات الفردية والجماعية الواجبة لتحقيق هذه الغاية. كما لا بد لنا من أن نكثف الجهود الدولية الرامية للضغط على إسرائيل لوقف جرائمها البشعة بحق الشعب الفلسطيني في غزة، والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين منذ اندلاع حرب إسرائيل البربرية والإرهابية منذ ما يقرب من عام. وأؤكد هنا على ضرورة ضغط مجلس الأمن والمجتمع الدولي على إسرائيل لضمان وقف الحرب بشكل فوري، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل كافٍ ومستدام، والكف عن استهداف عمال الإغاثة وطواقم الأمم المتحدة، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وآخرها القرار 2735 (2024).

كما نطالب المجتمع الدولي ببلورة موقف موحد يدين استمرار الإجراءات الأحادية الإسرائيلية وخروقاتها للوضع التاريخي القائم في القدس، وأن يلزم إسرائيل وحكومتها المتطرفة بوقف انتهاكاتها في الضفة الغربية، وسياساتها الرامية إلى جر المنطقة إلى حرب إقليمية شاملة لا يحمد عقباه.

في الختام، نجدد دعم الأردن التاريخي والمطلق لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على خطوط 4 حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس حل الدولتين،

ومستوطناتها في الأرض الفلسطينية المحتلة غير شرعي وباطل، وأن ممارساتها بحق الشعب الفلسطيني الرأح تحت الاحتلال هي ممارسات عنصرية في المقام الأول ترتقى للتمييز العنصري والأبارتايد.

إن إنفاذ ما ورد في الرأي الاستشاري للمحكمة هو واجب علينا كدول ومنظمات دولية ومجتمع دولي، لأن ما أعلنته المحكمة في هذا الرأي يعكس موقف القانون الدولي من القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي وحق تقرير المصير الفلسطيني، ومن الخروقات الإسرائيلية الجسيمة للقواعد الأمرة في القانون الدولي. وسنشهد في المستقبل القريب كيف سينعكس مضمون الرأي الاستشاري على الإجراءات القضائية التي سيتم اتخاذها في المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية ضد الاحتلال والممارسات الإسرائيلية.

وتماشياً مع الرأي الاستشاري والمرافعة التي قدمها الأردن أمام المحكمة، لا يسعنا إلا أن نجدد تأكيدنا على أن السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد سعت إلى إجهاد حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره، وهو ما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح به. ونشدد هنا على ضرورة إلزام إسرائيل بتطبيق ما تضمنه الرأي الاستشاري بهذا الخصوص، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ حزيران/يونيه 1967 بأسرع وقت ممكن، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وإجلاء المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، ووقف إجراءاتها التعسفية والقمعية تجاه الشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة.

نجدد دعمنا المطلق لرأي المحكمة الذي ألزم إسرائيل أيضاً بإعادة الممتلكات لأصحابها الشرعيين، وأيضاً تقديم التعويضات للمتضررين من سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وندعم الإجراءات التي أدرجها مشروع القرار الفلسطيني من وقف استيراد وشراء المنتجات المصنعة في المستوطنات، أو توريد السلاح إلى إسرائيل أو استيراده منها، فضلاً عن تأكيد مشروع القرار لأهمية اتخاذ كافة الإجراءات لوقف الانتهاكات الهادفة إلى تغيير الوضع التاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس.

”نحن دعاة السلام العادل، نتحمل مسؤولية إنهاء الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا بإجبار السلطة القائمة بالاحتلال على الامتثال للقانون الدولي.“

لقد أصدرت العدالة حكمها، ومن الضروري أن نلتزم جميعاً به. والفشل في القيام بذلك سيؤدي إلى زعزعة أسس النظام الدولي ذاتها. يجب أن نضمن التنفيذ الكامل لفتوى محكمة العدل الدولية.

ولهذا الغرض، عرضت دولة فلسطين على الجمعية العامة مشروع القرار المهم تاريخياً A/ES-10/L.31/Rev.1 - وهو أول مشروع قرار تعرضه دولة فلسطين بصفتها الوطنية في تاريخ الأمم المتحدة. وهذا انتصار آخر على طريق العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما أن مشروع القرار تاريخي من حيث المضمون، حيث يرسم خريطة طريق لإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه كاملة.

وقد سارعت بلدي، الجزائر، التي وقفت دائماً إلى جانب فلسطين، إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار هذا، وتدعو جميع الأعضاء إلى دعمه والتصويت مؤيدين له. يجب أن نكون متحدين في دعمنا للشعب الفلسطيني وتضامننا معه اليوم. يجب أن نقف معاً دفاعاً عن القانون الدولي. يجب أن نتكاتف من أجل السلام.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد عملت الولايات المتحدة بتصميم على دعم اتفاق سلام شامل من شأنه أن يحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني بشكل دائم. إذ لا يوجد مسار آخر يضمن أمن إسرائيل ومستقبلها كدولة يهودية ديمقراطية ويكفل للفلسطينيين العيش بسلام وكرامة في دولة خاصة بهم. واتساقاً مع هذا الموقف، لطالما عارضنا التدابير الانفرادية التي تقوض آفاق حل الدولتين. ويشمل ذلك توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويتضمن مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي عرضه علينا اليوم ممثل فلسطين. على مدار أربعة عقود تقريباً، كانت الولايات المتحدة واضحة بشأن مخاوف سياستها بشأن برنامج إسرائيل الاستيطاني. وفي وقت سابق من هذا العام، أعربنا أيضاً عن

سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام الشامل. ونؤكد على ضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي القائم في القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، في إطار الوصاية الهاشمية التاريخية عليها.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم لمناقشة قضية فلسطين، مما يشكل تذكيراً صارخاً بأهمية العمل المتعدد الأطراف، ويدل في نفس الوقت على أوجه قصور أطرها، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها. فمن ناحية، لولا القانون الدولي، ولولا المحافل العالمية للأمم، لتلاشت القضية الفلسطينية في غياهب النسيان في عالم تهيمن عليه المصالح الضيقة. ومن ناحية أخرى، أبدى العمل المتعدد الأطراف أوجه قصوره، على الرغم من إجماع المجتمع الدولي والقرارات المتتالية الملزمة، وهي قرارات تؤكد بوضوح حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحق الفلسطينيين في أرضهم، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم. بيد أننا نجد أنفسنا عاجزين عن إنفاذها. ويمكن أن يُعزى هذا الفشل إلى قوة احتلال تتجاهل القانون الدولي وتزدهر على الإفلات من العقاب وتتصرف وكأنها فوق القانون.

في غزة، وفي الضفة الغربية، يواصل المحتل الإسرائيلي القتل والاعتقال، حيث تجاوزت حصيلة الضحايا خلال عام واحد تقريباً 41 000 شهيد وقرابة 100 000 جريح وأكثر من 10 000 محتجز فلسطيني. وتدنس قوة الاحتلال الإسرائيلي الأماكن المقدسة في القدس الشريف وتهجر أهلها قسراً. فقد شهدنا هذا الصباح بالتحديد اعتداءً آخر على المسجد الأقصى على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. وتتكبر قوة الاحتلال علناً حقوق الشعب الفلسطيني وتسعى إلى تقويض إقامة دولته.

وعلى خلفية هذا الواقع القاتم الذي يهدد بإطفاء جذوة الأمل في قلوب الفلسطينيين ومحبي السلام في جميع أنحاء العالم، جاءت فتوى محكمة العدل الدولية. فهذا القرار التاريخي والشامل الصادر عن أعلى هيئة قضائية في العالم يتحدى رواية الاحتلال الإسرائيلي ويفضح سياسات الفصل العنصري التي يتبناها. ويؤكد من جديد عدم مشروعية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضرورة إنهاء هذا الاحتلال. والآن، كما أكد الرئيس عبد المجيد تيون،

المجتمع الدولي، بما في ذلك العديد من الدول العربية، بل من الشعب الفلسطيني أيضًا. وعلى الرغم من أن حماس أفسدت للتو مفاوضات وقف إطلاق النار بقتلها الوحشي لستة رهائن، وعلى الرغم من أنها تواصل استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية في غزة، فإن مشروع القرار لا يتضمن أي تدابير للضغط على حماس للاستجابة لقرار مجلس الأمن 2735 (2024) وقبول الاتفاق المطروح على الطاولة وتنفيذه دون تأخير أو شروط أخرى.

إن استخدام لغة تحريضية في مشروع القرار لن يدفع قضية السلام إلى الأمام. ومطالبة كل دولة من الدول الأعضاء بفرض جزاءات اقتصادية على إسرائيل ومسؤوليها لن يؤدي إلى تنشيط عملية السلام، ناهيك عن إيجاد مسار نحو حل الدولتين. إن إنشاء المزيد من اللجان الخاصة والدعوة إلى عقد مؤتمر على ما يبدو لا لغرض آخر غير الضغط على إسرائيل ليس بديلاً صالحاً للشيء الوحيد الذي نعرفه جميعاً والذي اتفق مجلس الأمن والجمعية العامة منذ فترة طويلة على أنه ضروري لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - وهو المفاوضات المباشرة. وبدلاً من ذلك، فإن مشروع القرار هو تذكير صارخ بأنه لا توجد طرق مختصرة للسلام، شأنه شأن التصرفات الرمزية الأخرى التي اتبعتها الوفد الفلسطيني في الأشهر الأخيرة، والتي لا يفعل الكثير منها شيئاً يذكر أو لا يفعل شيئاً لتخفيف معاناة المدنيين الفلسطينيين في غزة.

في الأشهر المظلمة التي تلت 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، سمعت واستشعرتُ شعوراً باليأس فيما يتعلق بآفاق السلام، ليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب ولكن أيضاً على نطاق أوسع في المنطقة. لكن يجب ألا نسمح للخوف واليأس أن يقودانا. إننا نعلم ما يجب القيام به لتحقيق السلام، بدءاً بوقف فوري لإطلاق النار مع إطلاق سراح الرهائن على أساس مبادئ قرار مجلس الأمن 2735 (2024).

وستواصل الولايات المتحدة بذل كل ما في وسعها لطرح أفكار ومقترحات تهدف إلى تحقيق صفقة ستساعد في إرساء الأساس لمستقبل أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين.

رأينا بأن برنامج المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي. ونتمسك بمعارضتنا الحازمة للتوسع الاستيطاني الذي لا يؤدي في رأينا إلا إلى إضعاف أمن إسرائيل.

كما تحترم الولايات المتحدة الدور المهم الذي تقوم به محكمة العدل الدولية في تقديم المشورة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمساعدة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية. ومع ذلك، فإن اعتماد مشروع قرار من جانب واحد يفسر بشكل انتقائي جوهر رأي محكمة العدل الدولية لا يدفع إلى الأمام ما نريد أن نراه جميعاً، وهو التقدم نحو دولتين تعيشان في سلام جنباً إلى جنب. وي طرح مشروع القرار فكرة معيبة - بل وخاطئة - مفادها أن اعتماد نص هنا في نيويورك يمكنه بطريقة ما أن يحل واحدة من أكثر التحديات الدبلوماسية تعقيداً واستمراراً في عصرنا. نعلم جميعاً أن هذا غير صحيح. نعلم جميعاً، كما أكد مجلس الأمن مراراً وتكراراً، أن حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يجب أن يتحقق من خلال المفاوضات بين الطرفين - مفاوضات تركز على بعض المبادئ الأساسية، بما في ذلك مفهوم الأرض مقابل السلام.

ومما يؤسف له - ولكن على درجة كبيرة من الأهمية - أن مشروع القرار الفلسطيني لا يشير إلى هذا الواقع. كما أنه لا يعترف، من بين أمور أخرى، بأن حماس، وهي منظمة إرهابية، تمارس السلطة والسيطرة والنفوذ في غزة في الوقت الحالي. وترفض أن تتطرق إلى حقيقة أن إسرائيل، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، لديها ببساطة الحق في حماية شعبها والدفاع عنه من أعمال الإرهاب أو العنف.

أفهم أن الأشهر القليلة الماضية كانت مدمرة للشعب الفلسطيني. إذ عاشت العائلات جميعاً في غزة والضفة الغربية بسبب جولة القتال الجديدة التي أطلقتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لكن مشروع القرار الذي طرحه الوفد الفلسطيني لا يفعل شيئاً لإنهاء النزاع الحالي مع حماس في غزة، ولا شيء لإعادة الرهائن إلى عائلاتهم، ولا شيء لزيادة المساعدات المنقذة للحياة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. وهو لا يطرح مساراً ملموساً للمضي قدماً في الكيفية التي تعترف بها السلطة الفلسطينية إعادة توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية، بما يتسق مع قرار مجلس الأمن 2735 (2024). وهو لا يتطرق إلى الدعوات لإصلاح السلطة الفلسطينية، التي لا تأتي فقط من

عادل وشامل للقضية الفلسطينية سبب مأساة إنسانية على مدى عقود مضت، وأفضى إلى التداعيات المأساوية التي نشهدها اليوم. حيث تمارس إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، جميع أشكال الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، غير آبهة بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حتى تولدت لديها القناعة بأنها فوق تلك القرارات والقوانين، وأنها تمتلك حصانة تحميها من المساءلة والمحاسبة، مما دفعها إلى التمادي في سياساتها العدوانية الوحشية والإمعان في كافة أنواع الجرائم والإجراءات التي تهدف لطمس الحق الفلسطيني.

لقد جاءت فتوى محكمة العدل الدولية متسقة مع ما يؤمن به المجتمع الدولي تجاه الحق الفلسطيني، ومؤكدة على أن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية الممتدة عبر عقود من الزمن أدت، وما زالت، إلى تقاوم الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني. وعليه، نتطلع جميعاً إلى متابعة فورية في ضوء هذه الفتوى من أجل معالجة هذا الظلم التاريخي الذي طال أمده. إن المجتمع الدولي، ممثلاً في الجمعية العامة، مطالب بأن يُقر بضرورة احترام هذه الفتوى، بل ومطالب أيضاً بأن يراقب تنفيذ ما تضمنته من التزامات على الجانب الإسرائيلي. إن التغيير الحقيقي الذي ننشده جميعاً ونصبو إليه من دور الأمم المتحدة لا بد أن يبدأ باحترام قراراتها وتعزيز دور أجهزتها.

وختاماً، نتطلع المملكة العربية السعودية إلى اعتماد مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، المقدم اليوم، وتدعو الدول الأعضاء المحبة للسلام إلى التصويت لصالحه، كونه يعيد التأكيد على احترام المجتمع الدولي لفتوى محكمة العدل الدولية، ويهدف إلى تأكيد الحق الفلسطيني المنهوب ويؤسس لمرحلة تقضي إلى السلام. كما تؤكد المملكة العربية السعودية على ضرورة القيام بخطوات عملية وذات مصداقية للتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، بما يكفل للشعب الفلسطيني الشقيق حقه الأصيل في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة براتستد (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 19 تموز/يوليه حكم هام جداً يصدر عن الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة. ورسالة المحكمة واضحة

ولكن ما من سبيل للمضي قدماً وما من أمل يبعثه مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1. واعتماده لن ينقذ أرواح الفلسطينيين أو يعيد الرهائن إلى ديارهم ولن يوقف الاستيطان الإسرائيلي أو ينعش عملية السلام. ولهذا السبب، أحث الأعضاء على التصويت ضده، والانضمام عوضاً عن ذلك إلى الولايات المتحدة في الضغط على الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين، للالتزام مجدداً بالعمل الشاق للمفاوضات المباشرة والضغط على حماس لقبول الصفقة المطروحة على الطاولة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلت بها وفود الجمهورية العربية السورية، باسم المجموعة العربية؛ والكامبيرون، باسم منظمة التعاون الإسلامي؛ وأوغندا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

أود في البداية أن أهنئ رئيس الجمعية العامة ونوابه للدورة التاسعة والسبعين، متمنياً لهم التوفيق والنجاح. ونشكرهم على استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن عدم شرعية استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد أفتت محكمة العدل الدولية في 19 تموز/يوليه بأن استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني ويجب إنهاؤه ومعالجة ما نشأ عنه من أنشطة استيطانية. كما رأت المحكمة أن إسرائيل ملزمة بالتعويض عن الأضرار الناتجة، وأن المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني. وجاءت الفتوى بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها 247/77، المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022. لقد رحب بلدي بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن سياسات وممارسات إسرائيل، وتأكيداً على عدم قانونية الوجود الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن صون السلام والأمن الدوليين يأتي في مقدمة مهام هذه المنظمة. واليوم يظهر لنا جلياً تأخر المنظمة تارة وعجزها تارة أخرى عن القيام بالدور المناط بها، حيث أن تأخرها في التوصل إلى حل

أما في الضفة الغربية المحتلة، فإن الوضع المتدهور بسرعة خطير للغاية ويمكن أن تكون له تداعيات خطيرة على المنطقة التي تقف بالفعل على شفا حرب شاملة. إن الحالة الاقتصادية المتردية، والعمليات العسكرية الإسرائيلية الواسعة النطاق الأخيرة، وعنف المستوطنين بلا هوادة، لا تزال تلحق ضرراً جسيماً بالسكان الفلسطينيين المحليين - وكلها تسهم في تصعيد الوضع المتوتر أصلاً.

للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، كما أكدت المحكمة في فتاها. ووفقاً للمحكمة، فإن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بعدم إعاقة الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقه في تقرير المصير. ويشمل ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة وذات سيادة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة. إن استمرار إسرائيل في احتلالها ووجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يتوافق مع تحقيق دولة فلسطينية قوية وفي نهاية المطاف مع حل الدولتين.

ولا سبيل لتوفير الأمن الدائم للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء دون إقامة دولة فلسطينية. وحل الدولتين يتطلب وجود دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية. إن اعتراف النرويج بدولة فلسطين مؤخراً يؤكد من جديد التزام النرويج الطويل الأمد بحل الدولتين، من خلال إقامة دولة فلسطين ذات سيادة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها. ومن خلال هذا الاعتراف، تؤكد النرويج دعمها لقيادة فلسطينية ملتزمة بحل الدولتين والدبلوماسية والامتناع عن العنف في جهودها لتحقيق السلام. وترى النرويج أن الغالبية العظمى من جميع الدول تؤيد تحقيق حل الدولتين. لذلك، دعونا نلتزم أيضاً باتخاذ خطوات ملموسة ولا رجعة فيها لتحقيق تلك الغاية. الأمر أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

المسار الحالي غير مستدام. والحاجة ملحة إلى تغيير المسار. وقد وفرت المحكمة إطاراً لتصحيح الوضع. وهو ما يستحق كل اهتمامنا.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.

كل الوضوح. إن وجود إسرائيل المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل عملاً غير قانوني ذي طابع مستمر. وقد نتج ذلك عن انتهاكات إسرائيل لحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. بناء على ذلك، أكدت المحكمة أن إسرائيل ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في أقرب الآجال. كما أكدت المحكمة من جديد أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي ينتهك القانون الدولي، وخلصت إلى أنه يجب على إسرائيل وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة على الفور، وإخلاء جميع المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلغاء جميع التشريعات والتدابير التي تنشئ أو تديم هذا الوضع غير القانوني وتقديم تعويض كامل لجميع الفلسطينيين المتضررين. تلك رسالة لا لبس فيها يجب على إسرائيل الامتثال لها من دون تأخير. وتشدّد المحكمة كذلك على أن جميع الدول الأخرى مطالبة بعدم المساعدة في الإبقاء على الوضع غير القانوني هذا الذي أوجدته إسرائيل. وتحت الجمعية العامة ومجلس الأمن على النظر في اتخاذ تدابير للمساعدة في إنهاء هذا الوجود غير القانوني. وهذا يضع المسؤولية على عاتقنا جميعاً. وسيُطرح مشروع القرار A/ES-10/L.31/Rev.1، الذي يستند إلى فتوى محكمة العدل الدولية، للتصويت. وهو يتماشى مع رأي المحكمة ويهدف إلى ضمان تأييد هذا الرأي. ولذلك ستصوت النرويج لصالحه ونشجع الجميع على أن يحذو حذونا. فاحترام القانون الدولي شرط أساسي للحفاظ على السلام والأمن العالميين.

وبالانتقال إلى الوضع المأساوي على الأرض، تواصل النرويج الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن جميع الرهائن المتبقين الذين ما زالوا في الأسر بعد الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدناه بأشد العبارات الممكنة. بعد أكثر من 11 شهراً من الحرب، أصبح الوضع في غزة كارثياً. وحجم الدمار والعدد الهائل من الضحايا والاحتياجات الإنسانية القصوى لم يسبق له مثيل. إن الجحيم الحي الذي يعيشه المدنيون في غزة كل يوم يحدث على مرأى منا. ولا يمكن لأحد أن يدعي أننا لا نفهم مدى العنف والدمار المستمرين. بيد أننا لم نتمكن من منع ذلك. وهذا أمر لا يغتفر.